



تقرير مجموعة العمل المالي
المخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالذهب
في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يوليو 2015





مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. يعترف بتوصيات مجموعة العمل المالي بأنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.fatf-gafi.org

لا تخل هذه الوثيقة، وكذلك أي بيانات و/أو خرائط مدرجة فيها بوضع أي إقليم أو سيادته، وبترسيم الحدود والحدود الدولية وباسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة

**تمت ترجمة هذا التقرير الصادر عن مجموعة العمل المالي/ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ إلى اللغة العربية من قبل دولة الامارات العربية المتحدة وبعد التقرير المنشور باللغة الإنجليزية على موقع المجموعة هو النسخة المعتمدة في حال وجود تعارض أو اختلاف بالترجمة.*

نقلت المراجع من:

مجموعة العمل المالي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (2015). المخاطر ونقاط الضعف المرتبطة بالذهب في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي، باريس،

<https://www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/ml-tf-risks-and-vulnerabilities-gold.html>

©2015م مجموعة العمل المالي/التعاون الاقتصادي والتنمية. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المستند دون موافقة خطية مسبقة.

وللتقديم على هذه الموافقة، لجميع اجزاء هذا المستند، يرجى التواصل مع سكرتارية مجموعة العمل المالي؛ 2 رو أندريه باسكال 75775، باريس سيدي،

16، فرنسا (فاكس: 33 1 44 30 61 37 + أو عبر البريد الإلكتروني: contact@fatf-gafi.org)

جدول المحتويات

2	ملخص تنفيذي.....
2	الاستنتاجات الرئيسية
3	مقدمة.....
4	الذهب كوسيلة لغسل الأموال - نقاط ضعف بارزة.....
4	سوق الذهب هو سوق يسود فيه استخدام السيولة
6	يمكن تداول الذهب بدون الكشف عن الهوية ويصعب تتبع المعاملات والتحقق منها
7	الذهب هو شكل من أشكال العملة العالمية ويعتبر وسيلة للتبادل في المعاملات الجرمية
8	الاستثمار في الذهب يوفر عوائد موثوقة
9	يسهل تهريب الذهب وتداوله - مادياً وافترضياً
12	فرص لتوليد أرباح غير مشروعة في قطاع الذهب.....
12	التعدين على نطاق واسع ومتوسط
12	التعدين الجرفي على نطاق صغير
15	إعادة التدوير
15	الصهر / التكرير
17	تجارة التجزئة
17	الاستثمار
	المؤشرات التنبيهية..... 18
18	أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (والنشاط الجرمي الأصلي الأساسي)
19	السلوك القائم على التجارة (يتعلق أيضاً بغسل الأموال القائم على التجارة)
20	النشاط الجرمي الأصلي
22	الخلاصة.....
23	الملحق أ – تحليل الاستبيانات.....
26	الملحق ب – المزيد من دراسات الحالة حول غسل الأموال أو الجريمة الأصلية التي ترتبط بالذهب أو قطاع الذهب.....

ملخص تنفيذي

نشأ هذا المشروع البحثي المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال (APG) حول قطاع الذهب نتيجة لما يبدو وكأنه انتقال طبيعي أو تحول لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من القطاع المالي الرسمي وسوق النقد إلى سوق الذهب، في الوقت الذي تعتمد فيه الجهات التنظيمية وجهات إنفاذ القانون على تشديد إجراءاتها في المجالين المذكورين.¹

يحدد الفصل 2 ميزات الذهب التي تجعله آلية جذابة بالنسبة إلى المنظمات الجرمية بهدف استخدامه لنقل القيمة.

ويحدد الفصل 3 طبيعة ومصدر ونطاق إنتاج الذهب وأسواقه وتجارته، لمساعدة العاملين بالممارسة في هذا المجال على التعرف على الجرائم الأصلية الشائعة (مثل السرقة والتهريب والاحتيال والمخططات غير القانونية والتهرب الضريبي) التي ترتكب في سوق الذهب. ومن الضروري التعمق في فهم هذه الأنشطة وكيفية حصولها من أجل رصد أي نشاط يتم ارتكابه في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يرسم الفصل 4 صورة عن "المؤشرات التنبيهية" التي يمكن أن تساعد الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة والمؤسسات المالية وغيرها في تحديد الأنشطة المشبوهة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الذهب والإبلاغ عنها.

وتهدف الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير إلى تعزيز التخفيف الفعال من المخاطر والتدابير الوقائية أو التشجيع على المزيد من العمل في المجالات التي تتطلب مزيداً من التحقيق.

الاستنتاجات الرئيسية:

- الذهب هو وسيلة جذابة للغاية من أجل غسل الأموال. إذ يوفر آلية لجماعات الجريمة المنظمة يقومون من خلالها بتحويل الأموال النقدية غير المشروعة إلى أصول مستقرة ومجهولة المصدر وقابلة للتحويل وسهلة التبادل لغاية تحقيق أرباح من أنشطتها الإجرامية أو إعادة استثمار هذه الأرباح.
- سوق الذهب هو هدف جذاب للنشاط الجرمي كونه سوق مريح للغاية. وبالتالي فإن فهم المراحل المختلفة لمسار العمليات في النطاق الشامل لسوق الذهب، وأنواع الجرائم الأصلية التي يمكن أن تحدث في كل مرحلة منها، ضروري لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن هذا القطاع.
- ويلزم إجراء مزيد من البحوث لتحديد أثر تنظيم القطاع على مدى رصد الأنشطة الجرمية في سوق الذهب وعرقلتها، ولمعرفة الصلات المحتملة بين سوق الذهب وتمويل الإرهاب. كما تؤدي هذه الأبحاث حول الترابط بين التدفقات المالية وسوق الذهب إلى فهم أعمق لكيفية استخدام المجرمين للذهب ومنتجات الذهب بهدف غسل الأموال.

¹ أنظر أيضاً، تقرير حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الألماس، مجموعة العمل المالي (2013). (أ).

مقدمة

تم استخدام الذهب في ثقافات مختلفة منذ العصور القديمة كوسيلة للتبادل أو للدفع. وعبر التاريخ، كانت الحكومات تصكّ العملات المعدنية من سلعة مادية مثل الذهب، أو تعتمد على طباعة النقود الورقية التي يمكن استبدالها بكمية محددة من السلع المادية (معيار الذهب). يشار إلى معظم العملات الورقية الحديثة باسم "العملات الرسمية". ليس لها قيمة جوهرية وتستخدم فقط كوسيلة للدفع. وعلى الرغم من الاستخدام الحديث للنقود الرسمية، تبقى المعادن الثمينة وسيلة بديلة للدفع نظراً لقيمتها الجوهرية العالية وسهولة تبادلها.

أدت التحولات الأخيرة في الاقتصاد العالمي إلى زيادة الطلب على الاستثمارات والسلع الأساسية ذات القيمة المستقرة. الذهب عملة مقبولة عالمياً ظلت مستقرة على الرغم من التقلبات في الأسواق المالية العالمية. تؤدي تدابير مكافحة غسل الأموال المطبقة دولياً إلى تحوّل في السلوكيات الجرمية باتجاه منهجيات لا تكون واضحة وجليّة لجهات إنفاذ القانون، مما يجعل الذهب جذاباً للغاية. علاوة على ذلك، يعتبر الذهب جزءاً لا يتجزأ من التراث الثقافي للعديد من البلدان مثل الصين والهند، حيث يتجلى بشكل بارز في التبادلات الدينية والاجتماعية.

وكما هو الحال في قطاع الألماس، فإن قطاع الذهب (عن طريق تجار المعادن الثمينة) يندرج ضمن معايير مجموعة العمل المالي (الفاتف) تحت التوصية 23 – الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة. ولكنه، وكما قطاع الألماس، يختلف عن الأعمال والمهن غير المالية المحددة الأخرى.

لا تهدف هذه الورقة البحثية إلى وصف العناصر المختلفة للنطاق الشامل لسوق الذهب – فهو قطاع بالغ التعقيد وتتعدد الأوراق البحثية التي تغطي هذا الموضوع بشكل شامل. ومن أجل فهم نقاط الضعف التي يعاني منها سوق الذهب بصورة فعالة، يجب قراءة هذا التقرير بالاقتران مع، على سبيل المثال:

■ ورقة بحثية بعنوان "التأثير الاقتصادي المباشر للذهب" ¹ وقد صدرت عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز PWC بتكليف من مجلس الذهب العالمي الذي

يدأب على تحسين الحوكمة والامتثال في كافة جوانب قطاع الذهب. تقدم هذه الورقة نظرة فريدة على كامل سلسلة القيمة الخاصة بالذهب.

■ "ورقة بحثية عن الذهب" ² من تأليف جمعية تجار المجوهرات البريطانية والجمعية الوطنية لصناعة الذهب.

بالإضافة إلى مراجعة الأدبيات الموجودة حول قطاع الذهب، يأتي هذا التقرير ثمرة مشاورات مكثفة مع القطاعين العام والخاص الدوليين من خلال:

■ ردود على الاستبيان من المشاركين من القطاعين العام والخاص العاملين في سوق الذهب.

وجهت استبيانات منفصلة إلى كل من القطاعين الحكومي والخاص، وزعتها مجموعة العمل المالي (الفاتف) ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ وغيرهما من الهيئات الإقليمية الشبيهة بالفاتف لكي تجيب عليها الجهات ذات الصلة. ساعد تحليل هذه الاستجابات في تحديد أو تأكيد القواسم المشتركة بين مختلف الدول في ما يتعلق بالتحديات أمام فهم ومعالجة نقاط الضعف في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يواجهها سوق الذهب.

■ دراسات حالة وفرتها جهات إنفاذ القانون.

يستخدم هذا التقرير العدد المحدود من دراسات الحالة التي تم رفعها من أجل توضيح الصورة عن البيئة التشغيلية للقطاع وللمساعدة في رصد

"المؤشرات التحذيرية" من أجل رصد أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

¹ ورقة بحثية صادرة عن شركة برايس ووترهاوس كوبرز PWC (2013)، بعنوان "التأثير الاقتصادي المباشر للذهب". يشار إليها في ما بعد باسم "تقرير PWC".

² جمعية تجار المجوهرات البريطانية والجمعية الوطنية لصناعة الذهب (2013)، "تقرير الذهب". يشار إليه في ما بعد باسم "ورقة بحثية عن الذهب".

الذهب كوسيلة لغسل الأموال - نقاط ضعف بارزة

للذهب وسوق الذهب ميزتان تجعلانهما جذابين لمجموعات الجريمة. الأولى تتمثل في طبيعة وحجم السوق نفسه الذي يعتمد بشكل كبير على النقد كوسيلة للتبادل. والثانية هي السرية في ملكية الذهب بما يصعب تتبع أصوله ومنشأه بشكل بارز. تجعل هذه العوامل الذهب جذاباً للغاية بالنسبة للعصابات الإجرامية الراغبة في إخفاء عائداتها غير المشروعة أو نقلها أو استثمارها.

سوق الذهب هو سوق يسود فيه استخدام السيولة

إن الخصائص التنظيمية لسوق الذهب في عدد من البلدان تجعله جذاباً لجماعات الجريمة المنظمة التي تسعى إلى امتلاك مؤسسات تبادل النقد مقابل الذهب بهدف إيداع عائداتها غير المشروعة ودمجها في النظام المالي. ونظراً لمحدودية مستوى الرقابة على القطاع وقلّة متطلبات الترخيص فيه، فإن المؤسسات القائمة على تبادل النقد مقابل الذهب تسهل إمداد الجماعات الإجرامية بصورة مستمرة بسلع من الذهب من مصادر مختلفة ولا يمكن تعقبها. ويتم شراء هذه السلع بأقل من تكلفة السوق مباشرة من العامة - الذين لا يتعين عليهم إثبات امتلاكهم للذهب المستعمل المعروض للبيع.

كما يسهل تزوير المعاملات الكثيرة العدد والمنخفضة القيمة التي تتم من خلال هذه المؤسسات التي تعتمد على النقد بصورة مكثفة في عملياتها ويسهل أيضاً مزج هذه المعاملات بالمتحصلات الإجرامية، في حين يمكن استخدام الذهب الذي تم شراؤه لإجراء مدفوعات يتعذر تعقبها بالذهب مقابل سلع وخدمات غير مشروعة. ونظراً لأن الكثير من المواد المعاد تدويرها يتم شراؤها نقداً، ينفذ الكثير من المعاملات بدون الكشف عن الهوية.

ويبدي الأفراد الذين يحتاجون إلى غسل الأموال، خاصة المتورطين منهم في شبكات الجريمة المنظمة، استعداداً واسعاً للمشاركة في مؤسسات تبادل النقد بالذهب لأنها تقدم فرصاً كثيرة لتحقيق الربح، ولأنه في معظم الدول تقلّ إجراءات الحوكمة أو الرقابة على هذا النوع من الأنشطة. كما يبدي الأشخاص الذين ليس لديهم سجل جرمي استعدادهم بدورهم للقيام بهذا النشاط حتى لو كانوا يشكون في أن الغرض الأساسي منه هو غسل الأموال.

تتطلب التجارة في الذهب المعاد تدويره، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، مبلغاً بسيطاً من رأس المال، وبالتالي يمكن أن تكون العمليات متجولة حيث تبدأ التداول وينتهي بكل سهولة، ما من شأنه أن يصعب أي محاولات رقابية تمارسها الجهات التنظيمية على هذه الأنشطة.

توضح دراسة الحالة الأولى كيف يتم تبادل النقد الناتج عن بيع المخدرات مقابل الذهب وتهريبه دولياً من قبل عصابة غسل الأموال من طرف ثالث.

دراسة الحالة الأولى. عصابة تهريب ذهب من طرف ثالث تستخدم لغسل متحصلات الاتجار غير المشروع بالمخدرات

في أوائل عام 2014، كشفت الشرطة الفرنسية عن شبكة دولية لغسل الأموال، تستخدم لغسل متحصلات بيع القنب في منطقة باريس في فرنسا. تلخص دراسة الحالة هذه استنتاجات التحقيق الفرنسي الذي أجرته جهات إنفاذ القانون. حيث قام تجار مغاربة بتهريب الحشيش إلى فرنسا وبيعه في الشارع. وقد تولى مواطن من التبعية الهندية (ألقي القبض عليه لاحقاً في شهر مارس 2014) جمع عائدات الاتجار بالمخدرات في الشوارع. تولى "السلف" (الناقلون) عملية جمع الأموال (التي أسماها العصابة "مانه") وكان الناقلون على علم بأنهم يتعاملون مع عائدات جرمية، ولكنهم لم يكونوا على علم بالجريمة نفسها. كان هذا قراراً متعمداً اتخذته المجموعة الجرمية من أجل وضع مسافة بين النشاط الجرمي الأصلي وهؤلاء "السلف" أي الناقلين. هذا الفصل بين الأدوار يصعب إثبات أن الأموال هي عائدات جريمة أصلية محددة، وهو أمر ضروري في عدد من الدول لإثبات جريمة غسل الأموال.

في دراسة الحالة هذه، تلقى "السلف" أوامرهم من تجار المخدرات المغربيين وزودوا المواطن الهندي بالأموال. قدّر التحقيق أنه في فترة ستة أشهر جمع "السلف" ما يزيد عن 10 ملايين يورو. في حين أن المواطن الهندي ظل بعيداً جداً عن الأنظار في فرنسا (لم يكن لديه دخل رسمي باستثناء البدلات الاجتماعية التي تتلقاها زوجته، وعاش في مساكن اجتماعية في ضواحي باريس)، فقد احتفظ بعدد من الأصول القيمة في الهند.

لدى استلام الأموال، ربّط المواطن الهندي نقل النقود بالسيارة إلى بلجيكا حيث استخدمت لشراء الذهب والمجوهرات. أودع الجزء الأكبر من الأموال نقداً في حسابات مختلفة تابعة لشركات مرتبطة بتاجر ذهب محدد الهوية واستخدمت لشراء الذهب من تاجر جملة. تم استخدام الفواتير المزورة الصادرة عن المواطن الهندي (باسم الشركات التي أنشأها) لدعم المعاملات المرتبطة بعملات وسبائك ذهبية وكذلك لإصدار الشهادات بالذهب، في حال استجوبت السلطات حامل الذهب.

حدّد التحقيق طريقتين رئيسيتين يستخدمان لنقل الذهب إلى الهند.

الطريق الأولى: تم إرسال المجوهرات والذهب إلى دبي باستخدام فواتير مزورة وشركات وهمية في الإمارات العربية المتحدة. إذا كانت المعاملات تُنجز بدون تدخل، كان يتم إتلاف هذه الفواتير المزيفة، وإلا يتك استخدامها لدعم النشاط. أثبت التحقيق أن تاجر الذهب احتفظ بسجلات رسمية أفادت ببيع 190 كيلوغراماً من الذهب خلال 11 شهراً بقيمة تقارب 6 ملايين يورو. ومع ذلك، خلص التحقيق إلى أن الحاجة إلى الذهب من قبل المجموعة الجرمية قاربت 20 كيلوغراماً من الذهب في الأسبوع. لم يتم تحديد أي تفاصيل حول هذه الثغرة في كمية الذهب.

استخدم المواطن الهندي أقرابه لنقل الذهب إلى الهند والإمارات العربية المتحدة مع سفر أحد الأقارب أكثر من 200 مرة إلى الهند والإمارات العربية المتحدة بين 2008 و2014 (مرتين إلى ثلاث مرات في الشهر). كان رئيس المجموعة الجرمية في الهند يتحكم بوكالة سفر في الهند قدمت تذاكر طيران للناقلين وأحياناً أصدرت فواتير مزيفة لشراء الذهب. وفقاً للمعلومات، لم يتم تهريب الذهب إلى دبي، بل تم تصديره رسمياً والإفصاح عنه للجمارك، باستخدام الفواتير المزورة كغطاء.

في المقام الأول، تم نقل الذهب إلى دبي حيث تم بيعه للسكان المحليين أو لمواطنين من الهند (عبر دار الحوالة). عند بيع الذهب، كان يتم الدفع لتجار المخدرات المغربية عن طريق عمليات صرف أجنبي خاضعة للرقابة في دبي. من ثم كان يتم تهريب الذهب مادياً إلى الهند، في هذه الحالة بمساعدة موظف في وكالة سفر مقرها في دبي قام بتجنيد الناقلين للقيام بالعمل مقابل رسوم رمزية تبلغ حوالي 220 يورو. حددت التحقيقات أكثر من ثنائي وعدد من المسنين شاركوا في هذه العمليات وفي إحدى المرات جرى استخدام "طفل صغير" للقيام بهذا النشاط.

قام أحد الصاغة بتحويل الذهب لتسهيل إخفائه بما في ذلك خلط رقائق الذهب مع القهوة، وتحليل النيكل الموجود في المجوهرات، وقطرات ذهب بكمية 100 غرام لإخفائها داخلياً.

الطريق الثاني: كان الطريق البديل لنقل الذهب من بلجيكا إلى الهند يمرّ عبر مطاري بانكوك وسنغافورة الدوليين إلى مهرَب محترف من ميانمار. ثم تم نقل الذهب عبر ميانمار إلى الهند حيث تم بيعه.

بغض النظر عن الطريق المستخدم، منذ اللحظة التي تم فيها جمع الأموال من الشوارع في فرنسا، استغرق الأمر خمسة أيام حتى يسدد غاسلو الأموال لشركائهم المغربية الصامتين.

استند الريح الذي جنته العصابة الهندية على تحويل الذهب وإعادة بيعه. من خلال تهريب الذهب وتجنب الضرائب، تمكنت العصابة الهندية من بيعه بشكل تنافسي مع الاستمرار في تحقيق أرباح. وقد تم شراء هذا الذهب بسعر 31 يورو للغرام الواحد في بلجيكا وأعيد بيعه مقابل 36.32 يورو للغرام الواحد في دبي أو الهند. تلقى تاجر الذهب البلجيكي رسماً قدره 325 يورو للكيلوغرام الواحد، وهو ما يعادل ربحاً قدره خمسة آلاف يورو للكيلوغرام الواحد للعصابة.

نجح هذا النظام الذي استخدمته العصابة الهندية في درّ أرباح ضخمة للغاية لدرجة أن الهندي تخلى عن عمولته العادية البالغة 2.25٪ على الأموال المغسولة. كانت رغبته الوحيدة تسيير أكبر قدر ممكن من الأمانة من أجل شراء الذهب مراراً وتكراراً. وهكذا قدم فرصة فريدة لشريكه المغربي لغسل أمواله دون أي تكلفة.

المصدر: الشرطة القضائية الوطنية الفرنسية

توضح دراسة الحالة الثانية أدناه كيف أن شراء الذهب نقداً يمكن أن يسمح للمنظمات الإجرامية بإيداع الأموال وإخفائها ودمجها في القطاع المالي الرسمي.

دراسة الحالة الثانية. الاتجار بالذهب لإضفاء الشرعية على متحصلات الاتجار بالمخدرات

كشف قسم التحقيقات في وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة عن مخطط تستخدم فيه العائدات غير المشروعة من منظمة تمارس الاتجار بالمخدرات بهدف شراء الذهب.

حيث كانت المنظمة الجرمية في الولايات المتحدة تشتري الذهب من عدد من تجار معادن ثمينة يبيعون بالتجزئة باستخدام متحصلات غير مشروعة للاتجار بالمخدرات. ثم يباع الذهب إلى وسيط معادن ثمينة يقوم بعد ذلك ببيعه إلى مؤسسات أخرى.

من ثم، يصار إلى تحويل عائدات البيع إلى طرف ثالث خارج الولايات المتحدة له صلات بمنظمة الاتجار بالمخدرات، وبالتالي تستكمل دورة غسل الأموال.

المصدر: قسم التحقيقات في وزارة الأمن الداخلي للولايات المتحدة-

يمكن تداول الذهب بدون الكشف عن الهوية ويصعب تتبع المعاملات والتحقق منها

كما توضح دراسة الحالة التالية من بلجيكا، فإن العديد من المعاملات الخاصة بالذهب تحدث دون الكشف عن الهوية، بينما يكاد يغيب وجود أي سجل يحدد هوية بائع الذهب أو الشاري. ما يقلص من قدرات جهات إنفاذ القانون على تحديد مصدر الذهب أو هوية الشخص الذي باعه. وقد يصعب دحض الادعاءات الكاذبة حول مصدر الذهب بسبب التحديات في تحديد الذهب بشكل صحيح.

دراسة الحالة الثالثة. بيع وشراء الذهب بدون الكشف عن الهوية

يملك تاجر جملة في مجال المعادن الثمينة (تاجر الجملة أ) عدداً من الحسابات المصرفية المختلفة في بلجيكا. وأظهر تحليل هذه الحسابات أن تاجر الجملة يدفع في الغالب لموردي المعادن الثمينة نقداً. وعلى مدى عام من الزمن، تم سحب مبلغ إجمالي يتخطى 800 مليون يورو نقداً. تلقى الحساب بشكل أساسي مدفوعات من بنك بلجيكي لشراء سبائك الذهب.

قامت الشركة / التاجر ببتوريد الذهب المستعمل إلى تاجر الجملة أ وقبض مقابلته نقداً. كما كانت الشركة / التاجر ب يدفع لموردي الذهب نقداً. وفي سجلاته المالية، كانت الشركة / التاجر ب يسجل الشركات الموردة كأفراد عاديين، دون أي شكل من أشكال تحديد الهوية. يشتبه في أن الشركة / التاجر ب هو غطاء للأنشطة غير القانونية التي يمارسها أصحاب الشركة، أي غسل متحصلات جرمية عن طريق تبادل الأموال.

كان تاجر الجملة أ معروفاً للشرطة بتورطه في غسل الأموال. ويبدو أن زبائنه هم أساساً متاجر تبيع الذهب في مدينة أنتويرب، وأفراد عاديين ووسطاء تم تسجيلهم جميعاً في الحسابات على أنهم "أفراد". لم يطلب تاجر الجملة أ من عملائه أي إثبات هوية ولم يستفسر عن أصل الذهب. أثبتت التحقيقات أن الكثير من هذا الذهب قيل إنه جاء من "السوق السوداء" (سرقة المجوهرات) وكذلك من منظمات إجرامية مرتبطة بالدعارة والمخدرات. دفع تاجر الجملة أ ثمن الذهب نقداً، وتم تقسيم كميات كبيرة من الذهب بحيث لا يزيد سعرها أبداً عن 15 ألف يورو، وهو الحد المعتمد للإبلاغ عن المعاملات النقدية بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بصرف النظر عن الشركة / التاجر ب، كان الموردون الآخرون لتاجر الجملة أ معروفين أيضاً للشرطة. وهذا أدى إلى الاشتباه في أن تاجر الجملة أ كان يتم استخدامه لغسل العائدات الإجرامية. إذ أن توفير السرية والدفع نقداً يجذب عملاء من الأوساط الإجرامية.

المصدر: وحدة المعلومات المالية البلجيكية.

الذهب هو شكل من أشكال العملة العالمية ويعتبر وسيلة للتبادل في المعاملات الجرمية

نظراً للقيمة المتأصلة للذهب وقابلية تبادله في جميع أنحاء العالم، يعتبر الذهب بالتجزئة عادة بديلاً جيداً للنقد من أجل تسديد الديون وتوزيع أرباح الأنشطة الجرمية. وقد تبين أن جماعات عرقية معينة تدير شبكات حوالة دولية تستخدم الذهب كوسيلة لتسديد الديون المستحقة (رغم أن هذا الاستخدام للذهب لا يشكل في حد ذاته نشاطاً غير قانوني)³. وتسلط دراسة الحالة 4 الضوء على أن أحد قادة العصابة، وهو كان مديراً سابقاً لأحد المصارف ولديه معرفة وثيقة بالقطاع المصرفي الرسمي، حدد أن الذهب خير وسيلة استراتيجية لغسل الأموال ودفع المال لشركائه الجرميين مقابل خدماتهم. كما أظهرت دراسة الحالة الخامسة مسؤولاً فاسداً سعى إلى إخفاء تلقيه الرشوة من خلال طلبه أن يتم دفع الرشوة على شكل ذهب لزوجته.

دراسة الحالة الرابعة. عصابة مخدرات كبرى تدفع للعاملين فيها بالذهب

خلصت التحقيقات في قضية عصابة مخدرات جيدة التنظيم ومزودة بالموارد إلى أن رئيس العملية هو مدير سابق لبنك. ويبدو أن المشتبه به كان ضالعا في تمويل وتيسير عملية إنتاج مخدر القنب ومادة الأمفيتامين تبلغ تكلفتها عدة ملايين من الدولارات، وكان على صلة بعدة مجرمين معروفين.

ويشتبه في أن رئيس العملية قام بغسل متحصلات عصابات المخدرات من خلال شراء وبيع الذهب وشراء الماشية ومن خلال أعمال الميسر. تعتقد السلطات أن المشتبه به استخدم النقد لشراء الذهب من العاملين في مجال تنقيب الذهب بسعر مخفض ثم باع الذهب إلى شركات وأعمال غير ذات صلة معلناً عنها كإيرادات

³ الحوالة (ومقدمو الخدمات المائلون الآخرون مثل خدمات هونلي) بتعريفها هي خدمة تحويل أموال، ترتبط على وجه الخصوص بمناطق جغرافية أو مجتمعات عرقية محددة، وتتولى ترتب تحويل واستلام أموال أو ما يعادلها من قيمة وتسويتها من خلال أنشطة تجارة ونقد وتسوية صافية على مدى فترة طويلة من الزمن (العودة إلى تقرير الفاتن الصادر في 2013 بعنوان دور الحوالة وغيرها من مقدمي الخدمات المائلين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

مشروعة. عثرت الشرطة على كمية كبيرة من شذرات الذهب ومبلغ 161 ألف دولار أسترالي نقدا مخبأة من قبل العصابة.

حصل المشاركون في العملية على رواتب جيدة، وتلقى بعضهم مكافآت على شكل مخدرات وذهب. حصل أحدهم على ما مجموعه 250 ألف دولار أسترالي نقدا وعلى شكل مخدرات وذهب في الفصول الأربعة التي شارك فيها في العملية. كما تقاضى رؤساء العصابات أكثر من 300 ألف دولار أسترالي عن كل عملية حصاد كما سميت، فضلا عن تلقيهم مدفوعات على شكل سبائك ذهب.

اتخذت إجراءات بموجب قانون مكافحة المتحصلات الجرمية المطبق في دول الكومنولث ضد الجناة وأسفرت عن تقييد أصول تزيد قيمتها عن 4 ملايين دولار أسترالي، بما في ذلك ممتلكات في مناطق ريفية وماشية وآلات ومبلغ 220 ألف دولار أسترالي نقدا وكمية كبيرة من الذهب. أدت العملية التي نفذتها جهات إنفاذ القانون إلى اعتقال عدد من أعضاء العصابة، وقد وجهت إليهم تهم في ما بعد وسجنوا لفترات طويلة من الزمن.

المصدر: وحدة المعلومات المالية الأسترالية.

دراسة الحالة الخامسة. استخدام الذهب لتبادل القيمة في صفقات فساد - لا معاملات مصرفية تظهر صلة مع الجناة

الرئيس "أ" هو رئيس هيئة عامة في الهند مسؤول عن منح العقود لإجراء أعمال صناعية. الشخص "ب" هو العضو المنتدب لشركة تقدمت بطلب للحصول على عقد مع الهيئة العامة. يأتي الشخص "ب" إلى صديق الرئيس "أ"، وهذا الصديق هو الشخص "ج"، طالباً منه لعب دور الوساطة لإتمام صفقة للحصول على العقد برشوة قدرها 2 مليون روبية هندية.

وجه الرئيس "أ" الشخصين "ب" و"ج" للاتصال بزوجه للحصول على تفاصيل عن كيفية تبادل الأموال. وطلبت زوجة الرئيس "أ" تحويل النقود إلى ذهب وتسليمه إليها. بمجرد أن قدم لها الشخص "ب" الذهب، أودعت الذهب في خزنة مصرفية.

وبناء على بلاغ، سجل مكتب التحقيقات المركزي قضية ضد الرئيس "أ" وأجرى عمليات تفتيش في مبانيه وخزائنه واستعاد الذهب.

وجه مكتب التحقيقات المركزي تهمة الى الجناة بارتكاب الجريمة الأصلية بموجب قانون منع الفساد، وهي جريمة منصوص عليها بموجب قانون منع غسل الأموال في الهند، وتم التحفظ على 10 كيلوغرامات من الذهب كجزء من التحقيق في غسل الأموال.

المصدر: مديرية الإنفاذ في الهند.

الاستثمار في الذهب يوفر عوائد موثوقة

في سوق المال، يتم استخدام الذهب كأحد الأصول من أجل تقليل المخاطر وضمان استقرار العائد على الاستثمار. السبب الرئيسي لذلك هو أنه بالنسبة للمستثمر العادي، فإن تجارة الذهب يسهل فهمها ويمكن الوثوق بالذهب أكثر من الأدوات والصكوك المالية المعقدة. علاوة على ذلك، يبقى الذهب أقل تقلباً من معظم مؤشرات السلع والأسهم، بما يتيح لمدراء الحسابات بموازنة المحافظ الاستثمارية بشكل أفضل لأنه يمنحهم قدرة أكبر على إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلبات. لهذه الأسباب نفسها، نجد أن عصابات غسل الأموال تفضل النقد أو المعادن الثمينة مثل الذهب عند إجراء معاملاتها وخاصة المعاملات الدولية. وتوضح دراسة الحالة السادسة أن المجرمين مستعدون للاستثمار في الذهب وتخزينه حتى كاستثمار متوسط الأجل من أجل النأي بأنفسهم عن الجريمة الأصلية.

دراسة الحالة السادسة. الاستثمار في الذهب لتحقيق متحصلات جرمية في وقت لاحق

تلقى وسيط مالي سويسري يقدم مجموعة كاملة من الخدمات المتعلقة بصهر المعادن الثمينة وتصفيتها وإيجادها في مصادرها والاتجار بها، عرضاً تجارياً عبر البريد الإلكتروني من شخص يحمل اسماً يبدو وكأنه اسم أسوي. لم يكن الوسيط يعرف الشخص ولا عنوان البريد الإلكتروني (من خلال مزود تجاري).

وفي رسالة البريد الإلكتروني هذه، أشار المرسل إلى أن مبلغاً كبيراً من الذهب سيعرض للبيع. وأرقت برسالة البريد الإلكتروني رسالة، تحمل ترويسة (رأس الصفحة) تشير إلى شركة في سويسرا. في هذه الرسالة، أكدت الشركة أن شركة ثانية طلبت منها تحديد المشتريين المحتملين والعمل كوكيل مقاصة لصفقة شراء الذهب. وادعت الرسالة أن هذه الشركة الثانية كان مقرها أيضاً في سويسرا وأنها تلقت اتصال مباشر من أحد المصارف، وهو البائع الفعلي للذهب. ومع ذلك، لم يتم ذكر البنك المعني. تمت الإشارة إلى مقترح الأعمال على أنه "صفقة ذهب كبرى" وأن سعر البيع سيكون أقل بنسبة 4٪ من سعر الذهب المثبت في لندن.

اشتهت شركة الوساطة المالية المبلّغة في هذه المعاملة لأن هذا النوع من المعاملات الكبرى في مجال الذهب عادة يتولاها تجار محترفون ومع ذلك لم يتم ذكر البنك الذي يسعى لبيع الذهب في هذا المقترح. كما اشتهت شركة الوساطة المالية في كون الشركتين المذكورتين غير مرخصتين للعمل في مجال الوساطة المالية.

رُفِع تقرير إلى وحدة المعلومات المالية السويسرية ونتيجة للبحث في قاعدة بيانات الوحدة، اتضح أن ممثل إحدى الشركات المعنية قد أدين في قضية احتيال في الخارج قبل عدة سنوات. توقعت شركة الوساطة المالية أن بعض المكاسب غير المشروعة من عملية الاحتيال هذه ربما استخدمت لشراء الذهب. وربما يكون قد جرى تخزين هذا الذهب في مكان ما، والآن بعد أن ارتفع سعر الذهب، حان الوقت لبيعه.

اتصلت وحدة المعلومات المالية السويسرية بوحدة نظيرة لها في الخارج لمعرفة ما إذا كان قد تم التحفظ على جميع الأصول المعنية وقت صدور الحكم. جاء ردّ الوحدة النظيرة الأجنبية بأن هناك اشتباهاً في حدوث جريمة احتيال وأن الشرطة المسؤولة حقت مع الشخص المعني. كان هذا الأخير معروفاً أيضاً باسمه الأول وتحت اسم مستعار. ومع ذلك، لم تعد السجلات متاحة. ولهذا السبب، لم يتسن مواصلة البحث عن الصلة المحتملة بين الذهب والمكاسب غير المشروعة المتأتية من الأنشطة الاحتيالية، ولم يتسن إحالة تقرير المعاملات المشبوهة إلى جهة من جهات إنفاذ القانون.

سلطة الإنفاذ.

المصدر: وحدة المعلومات في سويسرا.

يسهل تهريب الذهب وتداوله - مادياً و افتراضياً

تشير الردود على الدراسة الاستقصائية في هذا التقرير إلى أن غالبية جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المتصلة بسوق الذهب ترتبط بالتجارة الدولية والمحلية. بالمعنى المادي، من السهل إذابة سبائك الذهب وتحويلها إلى أشكال مختلفة لإخفاء حقيقة أنها ذهب. على سبيل المثال، كانت هناك تقارير إعلامية حول اعتراض شحنات ذهب بين أمريكا الشمالية والجنوبية حيث تم إخفاء الذهب في شكل هدايا تذكارية أمريكية. تقدم دراسات الحالة أدناه أمثلة على إعادة تشكيل الذهب بشكل مخاريط وسلع شائعة مثل مفاتيح الربط والصواميل والبراغي وأبازيم الحزام. إذ يسهل من خلال هذه الأشكال إخفاء الذهب عن سلطات الحدود ويسهل التقليل من قيمته على كمبيالات الشحن مقارنة بقيمته الفعلية.

دراسة الحالة السابعة. إعادة تشكيل الذهب وتحويله لسلع شائعة لتجنب رصده من قبل الجمارك

كشفت التحقيقات التابعة لوزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة وقسم التحقيقات الجنائية التابع لدائرة الإيرادات الداخلية عن مخطط يتمثل بإعادة تشكيل الذهب وتصديره كأشياء شائعة مثل المخاريط. وفي الفترة الممتدة من ديسمبر 2001 إلى مايو 2003، عمد السيد جايبي روس، وهو صاحب شركة مصافي روس لتكرار الذهب Ross Refiners، وهي شركة لتكرير الذهب في منطقة دايموند في مانهاتن في مدينة نيويورك، إلى بيع كميات كبيرة من الذهب إلى عميل سري يتظاهر بأنه غاسل متحصلات الاتجار بالمخدرات.

كان روس يبيع الذهب وهو يعلم أن العملة المستخدمة يزعم أنها حصيلة اتجار بالمخدرات. إذ يعيد روس صياغة الذهب وقولبتة في مخاريط ويغير لون الذهب لتجنب اكتشافه أثناء تهريبه إلى كولومبيا. ألقى القبض على روس في 4 يونيو 2003 واتهم بغسل الأموال وعدم رفع نماذج رقم 8300 التي تطلبها دائرة الإيرادات الداخلية للإفصاح عن المعاملة النقدية المتعلقة ببيع الذهب.

المصدر: قسم التحقيقات التابع لوزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة

دراسة الحالة الثامنة. إعادة تشكيل الذهب وتحويله لسلع شائعة مثل مفاتيح الربط والصواميل والبراغي وأبازيم الحزام وما إلى ذلك.

في إطار "عملية الانهيار Meltdown"، كشفت محققو قسم التحقيقات التابع لوزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة عن مخطط دائري يقوم فيه تجار المجوهرات بتحويل عائدات مبيعات المخدرات إلى ما يعادلها قيمة بالذهب.

شمل المخطط منظمة جرمية تمتلك صلات بموردي الذهب في منطقة نيويورك كانوا يغسلون ملايين الدولارات من متحصلات جريمة الاتجار بالمخدرات. وكشف تحقيق أجراه قسم التحقيقات التابع لوزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة بأن الذهب المصدر من كولومبيا وصف بأنه "أصباغ ذهبية" وعند استيراده إلى الولايات المتحدة، وصفت نفس البضائع بأنها "سبائك ذهبية".

ثم تم نقل سبائك الذهب إلى نيويورك، حيث قام تجار المجوهرات الذين كانوا يتعاونون مع منظمات الاتجار بالمخدرات بإخفاء الذهب في مجموعة واسعة من السلع الشائعة مثل الشدات والصواميل والبراغي وأبازيم الحزام وعقبات المقطورة. تم تصدير هذه العناصر مرة أخرى إلى كولومبيا بقيمة معلنة أقل بكثير من قيمة وزنها بالذهب. عند الوصول إلى كولومبيا، تم إعادة صياغة نفس الذهب في سبائك وتصديره مرة أخرى إلى الولايات المتحدة باسم "صبغة الذهب".

وأُسفر التحقيق في هذه القضية عن اعتقال 23 صائغا متهمين بغسل الأموال واعتقال آخرين إلى جانب ضبط 140 كيلوغراما من الذهب وأكثر من 100 ماسة سائبة و2.8 مليون دولار و118 كيلوغراما من الكوكايين و6 بنادق وسيارتين.

المصدر: قسم التحقيقات التابع لوزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة

ونظرا لصعوبة تحديد الكمية الدقيقة من الذهب الذي يتم الحصول عليه من نشاط إعادة التدوير، فإن التهريب هو وسيلة مثالية لنقله من موقع إلى آخر إما محليا أو إلى دول أخرى حيث يمكن بعد ذلك تنقيته.

قد يقوم المجرمون بتجنيد ناقلين يتولون عملية نقل الذهب عبر الحدود بشكل قانوني وغير قانوني (التهريب). ما يسمح للمجرمين بالاستمرار في إخفاء هويتهم والنأي بأنفسهم عن عملية النقل.

إن تصنيف الذهب ووصفه كذريعة لنقل القيمة هي تقنيات تستخدمها المنظمات الجرمية من أجل إخفاء مظهر الشرعية على تدفق الأموال المشروعة أو غير المشروعة المصدر ومن أجل نقل الذهب نفسه إلى أماكن أكثر ملاءمة لنشاطها الجرمي المستمر. يحدث هذا عادة من خلال طرق ومسارات لا تكون مضبوطة بشكل صارم من حيث تتبع حركة الذهب أو يتم تهريب الذهب عبرها لتجنب اكتشافه.

في بعض الحالات بسبب طبيعة السوق، ليس من الضروري أن يكون هناك تواجد أو نقل مادي للذهب من أجل أن يتم تداوله. إذ يمكن ذكر "الذهب" باعتباره

السلعة المتداولة في أي فاتورة لتبرير الحركة الكبيرة للأموال، سواء محليا أو عبر الحدود.

يعتبر هذا شكلاً من أشكال غسل الأموال القائم على التجارة الذي يتم الترويج له بالفعل من قبل السوق نفسه؛ وقد جرى الاحتكام إلى تحريك القيمة بدون حركة السلعة الأساسية المرتبطة بها بهدف تقليل تكلفة النقل المادي لسلعة مرتفعة المخاطر وعالية القيمة. غسل الأموال القائم على التجارة هو "عملية إخفاء متحصلات الجريمة ونقل القيمة من خلال استخدام معاملات تجارية في محاولة لإضفاء الشرعية على أصولها غير المشروعة".⁴

كما هو مبين، يشمل قطاع الذهب منتجات الإيداع والشهادات التي توفر الملكية القانونية لسبائك الذهب المخزنة نيابة عن المالك. توفر هذه الشهادات آلية أخرى للمجرمين لغسل الأموال مع إبعاد أنفسهم عن الأصل. يمكن شراء هذه الشهادات أو تداولها من قبل أطراف ثالثة.

⁴ تقرير صادر عن مجموعة الفاتف بعنوان "غسل الأموال القائم على التجارة"

فرص لتوليد أرباح غير مشروعة في قطاع الذهب

يوجز هذا الفصل بعض الفرص العديدة المتاحة للجماعات الجرمية من أجل استغلال سوق الذهب بهدف الترتيح. وكما هو الحال مع تعدين المواد الثمينة الأخرى، تتكون رحلة الذهب من الإنتاج إلى المستهلك والمستثمر من عدة مراحل. إذ هناك مصدران رئيسيان للذهب "الجديد" الذي يتم طرحه في السوق كل عام - الأول هو الذهب الذي يتم تعدينه والثاني هو الذهب الذي يعاد تدويره. يمثل التعدين ثلثي إنتاج الذهب "الجديد" كل عام وتمثل إعادة التدوير الثلث المتبقي.⁶

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن نوع الجرائم الأصلية التي يمكن أن ترتكب في النطاق الشامل لسوق الذهب لمساعدة المعنيين هذا القطاع على تحسين فهمهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا المجال. يهدف هذا إلى تزويد المعنيين بهذا القطاع بنقطة انطلاق بما أن المعرفة محدودة بالتدفقات المالية المرتبطة بقطاع الذهب.

ينبغي أن يدرك المعنيون بهذا القطاع أيضا أن المنظمات الجرمية قد تختار التسلسل إلى هذا القطاع لتسهيل وصولها إلى آليات تهدف إلى إيداع وإخفاء ودمج عائداتها غير المشروعة مع عائدات النشاط المشروع في قطاع الذهب.

التعدين على نطاق واسع ومتوسط

يغطي التعدين الصناعي على نطاق واسع أو متوسط عمليات الاستخراج الرسمية باستخدام أساليب صناعية وآلية.⁶ تهيمن على هذا القطاع شركات كبيرة مثل شركة Anglo Gold Ashanti وشركة Rio Tinto وشركة Newmont.⁷ تتطلب عمليات التعدين الصناعي على نطاق واسع أو متوسط رأس مال كبيراً يمكن الحصول عليه من القطاع الخاص أو العام. ويكون للمشاريع من هذا النوع متطلبات صعبة جداً تصعب الدخول فيها. حددت الأبحاث التي أجرتها شركة PricewaterhouseCoopers في عام 2012 الصين وأستراليا والولايات المتحدة وروسيا وبيرو وجنوب إفريقيا وكندا والمكسيك وإندونيسيا وغانا وأوزبكستان والبرازيل وبابوا غينيا الجديدة والأرجنتين وتايلاند كأكبر دول منتجة للذهب في العالم (تم ترتيبها بحسب أهميتها في المجال).⁸

■ **الفساد:** نظراً للحواجز التي تصعب الدخول، بما في ذلك الحصول على الأذون البيئية والتنظيمية اللازمة لمشاريع التعدين الصناعي على نطاق واسع أو متوسط، فإن هذه الأنشطة عرضة للفساد على نطاق واسع. إن قدرة الحصول على التصاريح اللازمة من خلال الفساد تزيد من الفوائد وتقلل من التكاليف المرتبطة بالتعدين، وذلك على حساب شركات أخرى وأفراد آخرين.

■ **سرقة الخام المستخرج:** بما أنه لا يمكن احتساب تركيز خام الذهب المستخرج من الأرض إلا بطريقة تقديرية، فهناك احتمال أن تتسلل جماعات الجريمة المنظمة إلى سلسلة توريد الإنتاج، وتسحب الخام المستخرج من المناجم وتعتمد إلى تنقيته ثم بيعه من أجل توليد الدخل.

■ **الاحتيال ومخططات غسل أخرى مرتبطة بتعدين الذهب:** نظراً للجاذبية الواسعة للذهب لعدد كبير من السكان وطبيعة المضاربة في عمل شركات التعدين الناشئة، فإن سوق الذهب عرضة بشدة للمخططات الاحتيالية وغيرها من عمليات الاحتيال، مثل مخططات بونزي التي توفر أرضاً خصبة للمجموعات المنظمة لتوليد أموال غير مشروعة.

التعدين الجرفي على نطاق صغير

عادة ما يكون التعدين الجرفي أو على نطاق صغير عبارة عن جمع غير رسمي أو شبه رسمي للذهب باستخدام أدوات يدوية أساسية أو معدات آلية بسيطة. ويتم تنفيذه غالباً من قبل الأفراد، وأحياناً بشكل موسمي أو كمشايط بدوي، أو من قبل مجموعات. يمثل هذا الشكل من عمليات جمع الذهب حوالي 12% من إمدادات

6 تقرير صادر عن شركة PWC، ص. 12.

6 ورقة بحثية عن الذهب، ص. 7.

7 ورقة بحثية عن الذهب، ص. 7.

8 تقرير صادر عن شركة PWC، ص. 3.

المناجم العالمية ويوفر الدخل لأعداد كبيرة من الناس، خاصة في الاقتصادات الأقل نمواً أو الناشئة.⁹

- *التعدين غير القانوني*: نظراً للتحديات التي يفرضها تنظيم هذا الشكل المتقطع من التعدين وانخفاض الحواجز التي تحول دون دخول القطاع، هناك مجال كبير لجماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية لجمع خام الذهب من عمليات التعدين الجرفي على نطاق صغير. وعلى غرار التعدين على نطاق واسع ومتوسط، يمكن أن يساعد الفساد أيضاً في تسهيل أنشطة التعدين الجرفي على نطاق صغير غير المشروعة. توضح دراسة الحالة التاسعة الطبيعة المربحة للتعدين غير القانوني. وتوضح دراسة الحالة العاشرة كيف استخدمت جماعة إرهابية تتاجر بالمخدرات عائدات تعدين الذهب غير المشروع لدعم عملياتها.
- *التهرب*: غالباً ما يحتاج الذهب الذي يتم استخراجَه بشكل غير قانوني إلى تهريبه إلى دولة أخرى لتنقيته، ذلك لأن مصافي الذهب لا تقع بالضرورة في نفس الدولة التي يتم فيها استخراج خام الذهب. تشارك عصابات تهريب متطورة في نقل الخام المستخرج بشكل غير قانوني عبر الحدود. وتقدم دراسة الحالة الحادية عشرة مثالاً على التعدين الجرفي على نطاق صغير وتهريب الذهب في دولة إكوادور.

⁹ تقرير صادر عن شركة PWC، ص. 3.

دراسة الحالة التاسعة. مثال على تهريب الذهب وغسل الأموال المرتبطة بذلك من زيمبابوي

بدأت وحدة المعلومات المالية في زيمبابوي تحقيقاً يستند إلى تقرير معاملة مشبوهة من مؤسسة مالية في زيمبابوي (المصرف "أ"). ذكر التقرير أن الشخص المعني، وهو صاحب حساب مصرفي شخصي، حاول إيداع مبلغ نقدي قدره 4.1 مليون راند جنوب أفريقي (أي مبلغ يعادل حوالي 410 ألف دولار أمريكي) في حسابه وسعى إلى سحب الأموال على الفور بالدولار الأمريكي.

قبل محاولة إجراء المعاملة، كان حسابه مكشوفاً، مما أثار الشكوك بشأن مصدر الإيداع النقدي الكبير. لم يقتنع المصرف بأن الأموال كانت من مصدر مشروع، ورفض قبول الإيداع وقدم على الفور تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية.

أجرت وحدة المعلومات المالية مقابلة مع الشخص الذي أوضح أن الأموال كانت عائدات من بيع الذهب الذي اشتراه من صغار عمال المناجم والتجار غير الشرعيين الذين يعملون في منطقة كويكوي وضواحيها، وهي إحدى مناطق إنتاج الذهب في زيمبابوي. ويهيمن على منطقة كويكوي صغار عمال المناجم المرخصين فضلاً عن "صغار المنقبين" غير القانونيين عن الذهب الذين يفضلون إجراء عملية بيع سريعة، وبالتالي يفضلون البيع لشاري مستعد ليدفع نقداً على الفور. كما خلص التحقيق إلى أن شاري الذهب مثل الشخص المعني بالقضية، لا يكتفي بأن يقدم لصغار عمال المناجم غير القانونيين مبالغ نقدية على الفور بل يعرض عليهم أيضاً سعراً أفضل من السعر الذي يقدمه الشاري المرخص له من الدولة الذي يحتفظ بنسبة مئوية كضريبة تنظيمية.

أخبر الشخص المعني بالقضية وحدة المعلومات المالية أنه قام بتهريب الذهب إلى جنوب أفريقيا (التي تشترك معها زيمبابوي في الحدود)، حيث يبيع الذهب إلى شارين متعددين بما في ذلك مطاحن الذهب المرخصة. أشار إلى أن الشارين بدورهم هزّبوا بعضاً من هذا الذهب من جنوب أفريقيا إلى آسيا حيث باعوه إلى تجار المجوهرات. أضاف أن محاولة الإيداع كانت تهدف إلى تمكينه من استبدال الراند الجنوب أفريقي (الذي يقبضه عند التخلص من الذهب في جنوب أفريقيا) بالدولار الأمريكي الذي يستخدمه لشراء المزيد من الذهب من السوق السوداء ومواصلة هذه الدورة. الدولار الأمريكي هو العملة التي يقبلها موردو الذهب.

وعند سؤاله عن كيفية تصرفه في مبلغ 4.1 مليون راند جنوب إفريقي بعد أن رفض المصرف قبول وديعته، كشف هذا الشخص المعني بالقضية أنه استبدل الراند الجنوب أفريقي من خلال تبديل العملة في السوق السوداء في منطقة هراري.

هذه الحالة هي واحدة من تقارير معاملات مشبوهة تلقتها وحدة المعلومات المالية في زيمبابوي وعالجتها. في حين أن عدداً قليلاً من تجار الذهب غير الشرعيين يبدلون الراند الجنوب أفريقي بدولار أمريكي من خلال البنوك، يفضل آخرون تبديل الراند الجنوب أفريقي في السوق السوداء للعمليات الأجنبية لتجنب اكتشافهم.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في زيمبابوي.

دراسة الحالة العاشرة. تعدين الذهب وتسويقه لتمويل الإرهاب - كولومبيا

تسيطر جماعة إرهابية تتاجر بالمخدرات على منطقة يتواجد فيها منجم ذهب تنشط عملياته الإنتاجية. وللسيطرة على المنجم، تبتز الجماعة الإرهابية أصحاب المنجم عن طريق العنف وتجبر المجتمع المحلي على نقل سندات الملكية إلى الجماعة.

تستخدم هذه الجماعة الإرهابية التي تتاجر بالمخدرات المنجم بصورة غير مشروعة حيث يباع جزء من الذهب المستخرج من المنجم إلى شركة مشروعة ويتم الدفع نقداً. ثم يتم استخدام الأموال لشراء المعدات والذخائر والأدوية وغيرها من الإمدادات اللازمة لمواصلة أنشطتهم الإرهابية. يتم الاحتفاظ بالذهب المتبقي بأمان للمعاملات المستقبلية.

المصدر: مجموعة غافيلات (مجموعة العمل المالي لمنطقة أمريكا اللاتينية)

دراسة الحالة الحادية عشرة. التعدين غير القانوني في الإكوادور

في عام 2010، تم تسجيل ما يقرب من 20٪ من الأراضي الإكوادورية كمناطق تعدين. غير أن الطابع غير الرسمي وغير القانوني أحياناً لقطاع التعدين في إكوادور قد أعاق قدرة إكوادور والبلدان المجاورة لها على تحديد كمية الذهب التي يجري استخراجها وإخراجها منها بصورة غير مشروعة.

تقدّر الإكوادور إنتاجها السنوي بحوالي 15 إلى 20 طناً من الذهب.

أنتج التعدين الجزيء ما يقرب من ستة أطنان من الذهب في عام 2012 أي ما يعادل حوالي 9.5 مليون دولار أمريكي من عائدات الدولة. ومن إجمالي ستة أطنان تم إنتاجها، تم تخصيص ما يقرب من طنين اثنين للاستهلاك الداخلي (للمجوهرات) وتم تصدير الأطنان الأربعة المتبقية بشكل قانوني، فدرت عائدات تقارب 160 مليون دولار أمريكي خلال عام 2012.

يقدر التعدين غير القانوني ما بين ستة وثمانية أطنان من الذهب كل عام. يتم تهريب كمية كبيرة من هذا الإنتاج عبر الحدود. ويرجع ذلك إلى أنه من الأسهل في البلدان المجاورة بيع الذهب لأنه، على عكس الإكوادور، لا يلزم الحصول على تصاريح.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في إكوادور.

إعادة التدوير

يمثل الذهب المعاد تدويره حوالي ثلث الذهب الجديد الذي يتم طرحه في السوق كل عام.¹⁰ تشمل مصادر الذهب المعاد تدويره المعادن الصناعية أو الخردة الناتجة عن التصنيع بالتجزئة أو المجوهرات. من المرجح أن تحدث إعادة تدوير الذهب في مناطق يرتفع فيها استهلاك الذهب ولا ترتبط بمناطق يتم فيها استخراج الذهب. في عام 2012، كانت الولايات المتحدة وإيطاليا والصين والهند والإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة المتحدة والمكسيك ومصر وإندونيسيا أكبر دول مصدر تورد الذهب لأغراض إعادة التدوير من حيث ترتيب الكمية التي تم توريدها. المعروض من الذهب المعاد تدويره أكثر استجابة للطلب من الذهب المستخرج من المناجم حيث يؤثر التأخير في الاستخراج والحواجز الأخرى على سرعة الاستجابة.

- **السرقية:** حددت العديد من الدول سرقة المجوهرات كشكل مهم من أشكال الجرائم الأصلية التي تحدث في سوق الذهب. توفر شركات تبادل النقد مقابل الذهب للمجرمين فرصة تحويل الذهب المسروق إلى نقد دون الحاجة إلى إثبات ملكية الذهب المستعمل المعروض للبيع.

الصهر/ التكرير

على كافة أنواع الذهب، سواء كان مستخرجاً أو معاد تدويره، أن يمرّ بعملية تكرير يشار إليها باسم الصهر حتى يرتقي إلى أن يكون ذهباً ذات مستوى جودة استثمارية. قد نجد بعض مصافي الذهب في نفس الدولة التي يتم منها استخراج الذهب، لكن هذا ليس الحال السائد.

- **التهريب:** كما ذكر في القسم الخاص بالتعدين الجزيء في على نطاق صغير، غالباً ما يتم تهريب الذهب المستخرج بشكل غير قانوني إلى مصفاة لصهره. وفي حين اتخذت بعض إجراءات الإنفاذ ضد عمليات الصهر، تشير الأدلة إلى أن تهريب الذهب من مواقع المناجم القانونية وغير القانونية منتشر على نطاق واسع.

- **التزييف/ الاحتيال:** يمكن لجماعات الجريمة المنظمة تزييف مستوى نقاء الذهب ووزنه وأصله وقيّمته لتحقيق

¹⁰ تقرير صادر عن شركة PWC، ص. 1

أرباح أو لتبرير أداة أو عائدات الجريمة. كما هو موضح في دراسة الحالة 12، يمكن أن يساعد التزييف أيضا في الاحتيال الضريبي.

دراسة الحالة 12. المطالبات الاحتياطية لكسب الإعفاءات الضريبية - أستراليا

يمكن للمجرمين استغلال المخططات الضريبية المرتبطة بالمعادن الثمينة من خلال الجمع بين أنشطة التجارة والتكرير. في هذه الحالة، استخدمت "الجماعات الجرمية" معاملات مترابطة مع كيانات شريكة لها من أجل إخفاء الطبيعة الحقيقية للمعاملات بهدف الحصول على استردادات ضريبية عن طريق الاحتيال أو بهدف تجنب دفع الضريبة الأسترالية على السلع والخدمات. تعرف هذه العملية أيضا باسم احتيال "المتداول المفقود".

تشير التحقيقات إلى أن سبائك الذهب يتم تدويرها من خلال كيانات تكرير الذهب، مع الادعاء بأن السبائك يتم تقسيمها إلى شكل خاضع للضريبة قبل "إعادة تشكيلها". ثم يتم بيعها بدون ضريبة السلع والخدمات إلى تاجر معادن ثمينة بعد المطالبة عن طريق الاحتيال بائتمانات ضريبة السلع والخدمات عند الشراء عن طريق تحريف طبيعة وحالة المعاملات. يتم جني عشرات الملايين من الدولارات الأسترالية في مدفوعات ضريبة السلع والخدمات من خلال المطالبات الاحتياطية.

بشكل عام، يحدث النشاط الجرمي من خلال:

- المطالبة بائتمانات ضريبة السلع والخدمات على عمليات حيازة الذهب كانت معفية من ضريبة السلع والخدمات بينما لا تستحق هذه الائتمانات وتعتبر غير صالحة.

- المطالبة بشكل غير صحيح بائتمانات ضريبة السلع والخدمات بموجب القواعد الخاصة في ما يتعلق بحيازة سلع مستعملة حيث يتم استبعاد الذهب على وجه التحديد من تعريف السلع المستعملة بموجب قانون ضريبة السلع والخدمات.

- اعتبار بعض معاملات سبائك الذهب بشكل غير صحيح على أنها معفية من ضريبة السلع والخدمات حيث لا يفي المنتج بمعايير الإعفاء بموجب القانون.

- الأفراد الذين يتلقون مدفوعات ناشئة عن عائدات مطالبات ضريبة السلع والخدمات التي لا يتم الإبلاغ عنها كدخل في إقرارات ضريبة الدخل المعنية.

تجري الأطراف المشاركة في المرحلة النهائية من سلسلة التوريد مبيعات معفية من ضريبة السلع والخدمات (على افتراض أن الذهب قد تغير شكله) وتطالب بائتمانات ضريبة الدخل على عمليات استحواذ من موردين يكونون مرتبطين بها. كما ويستفيد الأفراد ضمن هذه الجماعات الجرمية من استلام المدفوعات الناتجة عن الاحتيال في ضريبة السلع والخدمات والتي لم يتم ذكرها كأحد مصادر الدخل ضمن إقرارات ضريبة الدخل المناسبة.

المصدر: مكتب الضرائب الأسترالي.

تجارة التجزئة

يعتبر بيع الذهب بالتجزئة سوقاً مهماً على المستوى الدولي، وكما هو موضح أدناه، هناك بعض الفهم للجريمة الأصلية التي ترتكب في هذا القطاع، ولكن ليس هناك فهم متعمق للتدفقات المالية في القطاع. في عام 2012، جاء أعلى طلب استهلاكي من الهند والصين والولايات المتحدة وتركيا وتايوان (مدرجة بحسب حجم الطلب).¹²

■ **الاحتيال:** نظراً لأن ملكية الذهب لها أهمية ثقافية متجذرة، فقد طورت المنظمات الجرمية مجموعة من المخططات للاستفادة من البيع الاحتيالي للذهب المعالج. تتراوح هذه المخططات من تزيف قطع المجوهرات إلى أنشطة أكثر تعقيداً تنطوي على هويات مزيفة وعمليات احتيال ترتكب عبر الإنترنت. على سبيل المثال، رصدت سلطات إحدى الدول التي ساهمت في صياغة هذا التقرير عملية احتيال تتعلق بتاجر ذهب يبحث عن شريك مهتم من أجل شراء الذهب من إحدى العائلات المالكة. تم تزيف تفاصيل اتصال ومواقع ويب مزيفة من أجل الظهور بمظهر احترافي بهدف جذب ضحايا وعدم إثارة شكوكهم.

■ **استغلال مخططات حوافز الذهب:** نظراً للطلب الإجمالي على السلع القائمة على الذهب، ترى العديد من الدول أن تجارة الذهب مفيدة لاقتصادها. لهذا السبب، لدى عدد من الدول برامج حوافز عادة تأتي على شكل حوافز ضريبية للمساعدة في تعزيز هذه التجارة. توفر المراجعة بين البلدان على المخططات المختلفة فرصاً لعصابات الجريمة المنظمة لاستغلال نقاط الضعف هذه من خلال الحصول على مدفوعات غير قانونية من هذه الدول مقابل نشاط يبدو وكأنه نشاط مشروع.

الاستثمار

الذهب الاستثماري هو فئة معينة من الذهب تتمتع بمستوى نقاء معين. يمكن اعتبار الذهب أداة مالية من خلال خدمات تداول الذهب عبر الإنترنت التي توفر القروض والائتمان. يحصل التجار والمستلمون على حق في هذا الذهب دون التبادل المادي الفعلي للذهب.

■ **الاحتيال الضريبي:** نظراً لسهولة الحصول على الذهب وإخفائه، فإنه غالباً ما يشكل أساس الاحتيال الضريبي حيث يتم شراء سلعة الذهب وتخزينها بشكل قانوني في دول أجنبية. أثناء تخزينها في دول أجنبية، يتم إعداد الأسواق من أجل بيع القيمة محلياً. وهذا يسمح بسحب النقود على قيمة الذهب المخزن دون الوصول فعلياً إلى الذهب.

المؤشرات التنبؤية

أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (والنشاط الجرمي الأصلي الأساسي)

سلوك العملاء

- يقوم عملاء المؤسسة (بما في ذلك تجار السبائك) بزيادة ضخمة لعمليات شراءهم سبائك الذهب دون سبب واضح.
- يشتري الرعايا الأجانب سبائك ذهب من خلال معاملات متعددة على مدى فترة زمنية قصيرة.
- يجري نقل سبائك بين الشركاء باستخدام حسابات السبائك (بما في ذلك أفراد الأسرة) دون أي غرض تجاري واضح.
- تكون المهنة غير متوافقة مع الملف المالي للعميل. على سبيل المثال، قد يدرج العميل ضمن خانة المهنة أنه "طالب" أو "سائق شاحنة" لكنه يقوم بتحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى حسابات السبائك.
- يشتري العميل سبائك ذهب ويستخدم مكتب بريد عام أو مزود خدمة خاص أو صندوق بريد كعنوان له، دون إدراج رقم الصندوق.
- رصد نمط غير عادي لمعاملات السبائك حيث أن طبيعة المعاملات لا تتسق مع ملف العميل.
- يطلب عميل لم يكن معروفًا من قبل من إحدى شركات تكرير الذهب تحويل الذهب إلى سبائك.

سلوك الشركة

- المؤسسات العاملة في قطاع الذهب لا ترفع تقارير إلى وحدة المعلومات المالية (بالرغم من وجود موجب الإبلاغ).
- تغيير الاسم التجاري للكيانات المسجلة للتعامل بالذهب.
- تسجيل شركة تجارية في ملاذ ضريبي على الرغم من أن أعمالها تتعلق بدولة أخرى.
- حركة مبالغ مالية كبيرة بشكل غير طبيعي في حسابات مختلفة للأفراد والشركات لا علاقة لها بطبيعة أعمالهم.
- ودائع غير عادية، أي استخدام النقد أو الأدوات القابلة للتداول (مثل الشيكات السياحية والشيكات النقدية وأوامر الدفع) في فئات مستديرة (لإبقائها دون حد الإبلاغ) لتمويل الحسابات المصرفية ودفع ثمن الذهب. وقد يتم ترقيم الأدوات القابلة للتداول أو يتم شراؤها في مواقع متعددة، وقد تفتقر في كثير من الأحيان إلى المعلومات المتعلقة بمتلقي الدفع.

- العديد من الشركات ذات الملكية الفردية / الشركات الخاصة المحدودة التي أنشأها أشخاص يبدو أنه لا علاقة في ما بينهم (وكلاء) ولكن تسيطر عليها نفس المجموعة من الأشخاص. يتم استخدام عناوين مزيفة لتسجيل مثل هذه الشركات.
- استخدام هيكلية شركات وهمية موجودة في جميع الدول المعنية.
- عدد كبير من الشركات المسجلة باسم شخص طبيعي واحد.
- ليس من السهل تتبع الأنشطة التجارية لأن الشركات مسجلة في مكان آخر.
- لا يتضح كيفية نقل الشركة للبضائع التي اشترتها.

السلوك القائم على التجارة (يتعلق أيضاً بغسل الأموال القائم على التجارة)

- المدفوعات النقدية للأوامر عالية القيمة هي مؤشر على ممارسة نشاط غسل الأموال القائم على التجارة.
- التصنيف الخاطئ لنقاوة الذهب ووزنه ومنشأه وقيمه في نماذج الإقرارات الجمركية.
- يتم شحن الذهب إلى أو من دولة مصنفة على أنها "عالية المخاطر" لأنشطة غسل الأموال أو دول حساسة / غير متعاونة.
- يتم نقل الذهب عبر واحدة أو أكثر من هذه الدول عالية المخاطر / الحساسة دون سبب اقتصادي واضح.
- يبدو حجم الشحنة أو نوع السلعة التي يتم شحنها غير متنسق مع حجم أو قدرة جهة التصدير أو الاستيراد بالنظر إلى أنشطته التجارية العادية أو أن عملية الشحن لا تبدو منطقية من الناحية الاقتصادية أي أنه لا منطقي يبرر استثمار العميل الأموال للقيام بعملية الشحن.
- تتضمن الصفقة استخدام شركات واجهة أو وهمية. يمكن استخدام كل من الشركات الوهمية والواجهة لتسهيل غسل الأموال القائم على التجارة ولكن بطرق مختلفة. ليس لدى الشركة الوهمية أي نشاط تشغيلي حقيقي وتستخدم لإخفاء نشاط غسل الأموال وهويات الأفراد المتورطين من أجل إخفاء مسار الأموال. إذا تم تتبع النشاط وإثبات ارتباطه بالشركة، تكون الشركة اثبتت فعلياً أنها شركة وهمية.

التمييز بين المنتجات

- تمتلك السبائك خصائص فيزيائية لا تتماشى مع معايير القطاع.
- تكون أسعار الذهب أعلى من أسعار سوق الذهب المحلي.

سلوكيات الدفع

- عدد من الكيانات التابعة في سلسلة المدفوعات.

- حركة عبور الأموال وتغيير في الهدف من عمليات الدفع.
- عمليات دفع لشركات لوهمية مع مزيد من عمليات السحب.
- منح القروض (بدون أسعار فائدة) لشركات أجنبية.
- منح القروض (بدون أسعار فائدة) لأشخاص طبيعيين.
- بيع الشخص الطبيعي أو الشركة الذهب بادعاء أنه يأتي من مكان بدون ترخيص استخراج أو من أماكن لا توجد بها مناجم ذهب.
- مبالغ مالية ضخمة يتم تحويلها دولياً ثم سحبها بسرعة كبيرة.
- تحويلات دولية إلى دول لم يتم تسجيل الشركة فيها.
- سحبوات نقدية كبيرة من حسابات مصرفية يجريها مشاركون في قطاع تجارة الذهب.
- تقسيم الأموال في شيكات ومعاملات نقدية أصغر لدفع ثمن البضائع.
- قد يكون شراء سبائك الذهب بشيكات مصرفية محاولة لإخفاء مصدر الأموال والملكية الفعلية.
- استخدام النقد لشراء السبائك، خاصة عندما تكون هناك عمليات شراء متعددة في إطار زمني قصير، أو عندما يتم شراء مبالغ كبيرة دفعة واحدة، أو عندما تكون هناك ودائع نقدية منظمة في حساب بهدف تمويل عملية واحدة لشراء السبائك الذهبية.
- لا يمكن تحديد المصدر الأصلي للأموال لشراء سبائك الذهب. تتضمن المعاملة استلام مبالغ نقدية (أو بطرق دفع أخرى بما في ذلك شيكات أو بطاقات ائتمان) من كيانات طرف ثالث ليس لها صلة واضحة بالمعاملة أو شركات واجهة أو شركات وهمية أو تعليمات تحويلات برقية/ عملية دفع من أطراف لم يتم تحديدها في خطاب الاعتماد الأصلي أو مستندات أخرى. المعاملات التي تنطوي على الدفع مقابل بضائع من خلال شيكات أو سحبوات مصرفية أو أوامر دفع حوالات غير مسجوبة على حساب الكيان الذي قام بشراء اشترى البضائع تحتاج أيضاً إلى مزيد من التحقق.
- المعاملات بين شارين وبيعة محليين مع عائدات مبيعات مرسله إلى أطراف ثالثة غير معروفة في الخارج.

النشاط الجرمي الأصلي

سلوكيات تعددين الذهب

- إنتاج وتسويق الذهب من قبل شخص أو شركة دون ترخيص.
- توظيف إحدى المجموعات العرقية طرفاً ثالثاً لتشغيل المنجم بالكامل.

- مناجم مرخصة انخفض إنتاجها دون تفسير واضح.
- تطوير أنشطة تعدين باستخدام آلات ومعدات لا تتوافق مع خصائص التعدين الجزيئي المرخص أو على نطاق صغير.
- تطوير أنشطة التعدين دون الامتثال للوائح الإدارية والتقنية والاجتماعية والبيئية.
- تطوير أنشطة التعدين في مناطق محظورة.

الخلاصة

تتمثل الخلاصة الرئيسية لهذا التقرير في أن خصائص الذهب تجعله جذابا وعرضة للاستغلال من قبل المنظمات الجرمية التي تحتاج إلى إضفاء الشرعية على الأصول. ويتميز الذهب بقيمته الجوهرية كما يسهل تهريبه وتبديله في جميع أنحاء العالم ويمكن تداوله بكل سرية. على عكس الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة الأخرى، فإن الأهمية التاريخية والثقافية الواسعة النطاق للذهب، فضلا عن قدرته على إضفاء الشرعية على أموال غير مشروعة، تخلق فرصا لإساءة استخدامه. حدّد هذا التقرير أيضا مجموعة من الفرص أمام المحرمين ليجنوا الأرباح في النطاق الشامل لسوق الذهب. ويحدد التقرير أيضا مجموعة من المؤشرات التنبؤية لتحديد الجرائم الأصلية التي يمكن أن تحدث في تعدين الذهب وإعادة تدويره وتنقيته وبيعه بالتجزئة واستثماره. في حين أن التقنيات المستخدمة لغسل هذه الأرباح قد لا تكون خاصة بقطاع الذهب، ننوع بأن المنظمات الجرمية قد تستفيد من التسلسل إلى النطاق الشامل لسوق الذهب بسبب القيمة المتأصلة للذهب والقدرة على استخدامه للجمع بين جوانب عملية الايداع والإخفاء والدمج.

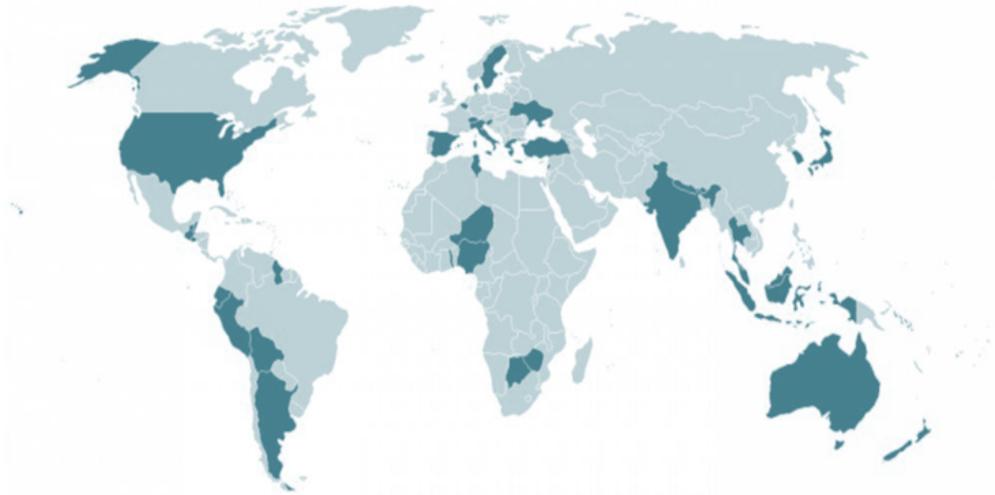
تعتبر هذه الاستنتاجات مهمة، ولكن تبرز الحاجة إلى مزيد من العمل لتحديد أي اتجاهات أو أنماط ضمن الدول وعلى المستوى الدولي في ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الذهب. في حين أن هذا التقرير يتضمن دراسة حالة واحدة عن استغلال جماعة إرهابية لسوق الذهب، من المهم النظر في نطاق حركة الجماعات الإرهابية أو مدى جمعها للأموال من خلال قطاع الذهب. بالإضافة إلى التدفقات المالية، هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات حول تدفقات السلع.

كذلك، يجب بذل المزيد من الجهود من أجل رسم خريطة للضوابط التنظيمية المتعلقة بجميع جوانب النطاق الشامل لسوق الذهب، بما في ذلك النشاط الرسمي وغير الرسمي، لتزويد جهات إنفاذ القانون بلمحة عامة عن نقاط الانطلاق للحصول على المعلومات التنظيمية المتعلقة بإنتاج الذهب وبيعه بالجملة والتوزيع والتجزئة. وكشف ما يقرب من ثلث الشركات التي ردت على الاستبيان الموزع على القطاع الخاص أنها لا تخضع للتنظيم من قبل أي سلطات حكومية أو قانونية. بينما لا يمكن الخروج ببيان حاسم من هذه الردود، سيكون من المفيد إجراء مزيد من الدراسة حول كيفية تنظيم قطاع الذهب على الصعيدين المحلي والدولي. السؤال الرئيسي لهذا البحث هو ما إذا كان قطاع الذهب يجمع معلومات ذات صلة بما في ذلك معلومات مالية أو تفاصيل العملاء، للمساعدة في تحقيقات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وكيف تؤثر هذه المعلومات على التحقيقات.

الملحق أ – تحليل الاستبيانات

استناداً إلى المناقشات التي جرت في اجتماع الخبراء المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) ومجموعة العمل المالي (الفاتف) في شهر ديسمبر 2013، تمت صياغة استبيان لجمع المعلومات من صانعي السياسات والمحققين ومسؤولي وحدات المعلومات المالية. وقد جرى تعميم الاستبيان من خلال شبكتي الفاتف والمينافاتف. وقد رُدَّت على الاستبيان واحد وأربعون دولة بما في ذلك الأرجنتين وأستراليا وبلجيكا وبنغلاديش وبنما وبروناي دار السلام وجزر العذراء البريطانية وبوليفيا وبوتسوانا والدانمارك وإكوادور والسلفادور واليونان وغواتيمالا وغويانا وإيطاليا والهند واندونيسيا واليابان ولبنان وماليزيا والنيبال ونيوزلندا والنيجر ونيجيريا وكوريا الجنوبية وبيرو وسنغافورة وسلوفينيا وجزر اسليمان واسبانيا وسانت كيتس ونيفيس والسويد وسويسرا وتايلاند وتوغو وتونس وتركيا واورانيا والولايات المتحدة الأمريكية وزيمبابواي. ويبين الرسم البياني أدناه النطاق الجغرافي للبلدان التي ردت على الاستبيان.

الرسم البياني 1. البلدان التي رُدَّت على الاستبيان



بعد التشاور والمناقشة مع ممثلي القطاع الخاص، جرى تعميم استبيان أيضا على ممثلي القطاع الخاص. وعمم الاستبيان من خلال أمانتي مجموعتي الفاتف والمينافاتف على نقاط الاتصال في مختلف البلدان التي حصلت بدورها على ردود من القطاع الخاص. شملت هذه البلدان أستراليا وجنوب أفريقيا وإكوادور واندونيسيا وتايلاند واليابان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وناميبيا وبيرو وسويسرا. تضمّن الاستبيان أربعة أجزاء تتعلق بقطاعات التعدين والتكرير والمنتجات المالية للذهب وتجارة الذهب، وأجابت القطاعات على النحو التالي:

■ قطاع التعدين: 16 شركة في 6 دول

■ قطاع التكرير: 17 شركة في 7 دول

■ قطاع منتجات الذهب المالية: 10 شركات في 3 دول

■ قطاع تداول الذهب: 40 شركة في 9 دول

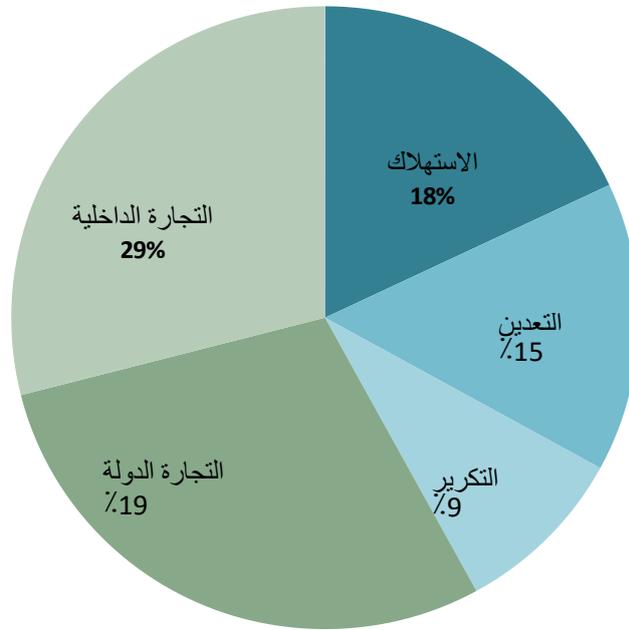
وتؤدي النتائج، التي يتم تلخيصها في القسم التالي، إلى بعض الاستنتاجات المهمة المتعلقة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف الناشئة عن تعدين الذهب وتنقيته وتداوله، فضلا عن الجهود المبذولة للتخفيف من هذه المخاطر ونقاط الضعف ومكافحتها.

ملخص عن الاستنتاجات الرئيسية للاستبيان

نظرا لمحدودية حجم العينة، تعتبر استنتاجات تحليل نتائج الاستبيان مؤقتة. غير أن الاستنتاجات الأولية تؤكد الملاحظات الواردة في هذا التقرير على أساس دراسات الحالة، والعروض المقدمة خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ في شنغهاي وماكاو، وورشه التطبيقات التي نظمها مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منغوليا، واجتماع الخبراء المشترك في الدوحة.

تكشف نتائج الاستبيان عن نشوء مخاطر ونقاط ضعف مرتفعة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التجارة المحلية والدولية للذهب. يتجلى ذلك بوضوح بما أن الدول قد أبلغت عن أكبر عدد من الجرائم الأصلية المتعلقة بالذهب، وقضايا غسل أموال متصلة بالذهب في قطاعات مرتبطة بالتجارة الدولية والمحلية للذهب. وتوضح الردود التي وفرها صانعو السياسات أنه إلى جانب قطاع التعدين، فإن قطاع التجارة الدولية هو الأكثر تنظيماً. ليس من الواضح ما إذا كان هذا التنظيم يتعلق بغسل الأموال أو ما إذا كانت التجارة الدولية، على نطاق أوسع، شكلا من أشكال النشاط الاقتصادي الذي يتم تنظيمه في الكثير من الدول.

الرسم البياني 2. الجرائم الأصلية وقضايا غسل الأموال المتعلقة بالذهب



المصدر: الردود على الاستبيان الموجه إلى صانعي السياسات.

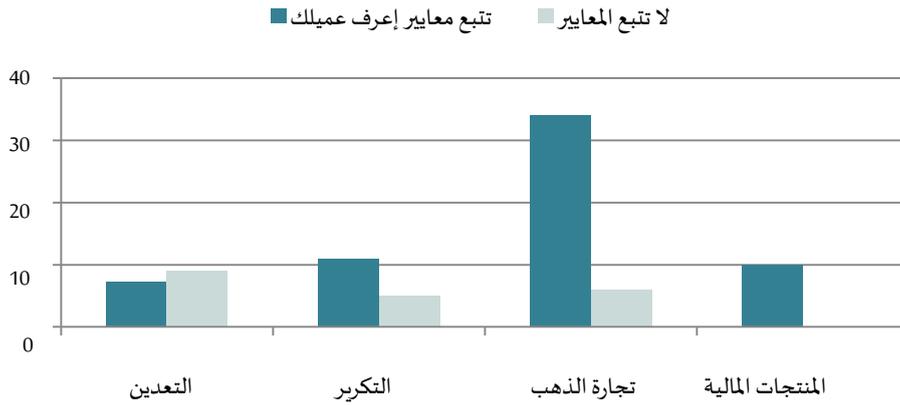
تشير الردود على الاستبيان إلى أن الذهب المستورد مصدر رئيسي لتكرير الذهب واستهلاكه محليا. وهذا يدعم نتائج مراجعة الأدبيات التي تفيد بأن الذهب لا يتم تكريره في كثير من الأحيان في البلد الذي يتم تعدينه فيه. تظهر هذه الاستنتاجات نقاط ضعف ومخاطر ناشئة عن غسل الأموال القائم على التجارة المرتبط بالذهب. وتشير التفاصيل المقدمة بشأن الجرائم الأصلية المبلغ عنها وقضايا غسل الأموال إلى أنه بالرغم من تدني العدد المطلق لهذه الحالات، فإن المبلغ كبير. بالتالي، حتى لو كانت حركة الذهب عبر الحدود محدودة، يمكنها أن تساهم في نقل القيمة بشكل كبير. وتعتبر الجرائم الأصلية المتعلقة بغسل متحصلات الذهب خطيرة بطبيعتها وتتراوح من التهريب والاحتيال والفساد إلى تجارة المخدرات. لا تدعم الاستنتاجات الإحصائية التعاون الدولي المتناسب المطلوب لمنع ومكافحة المخاطر ومواطن الضعف الناشئة عن تجارة الذهب.

تكشف الردود الواردة من قطاع الذهب أن القطاع الخاص هو الذي يوظف بمعظم الأنشطة المتعلقة بتعدين الذهب وتكريره وتداوله ومنتجاته المالية. ولا تقوم معظم شركات التعدين بتكرير الذهب الذي تستخرجه، بينما تقوم شركات التكرير أيضا بتكرير الذهب غير الخام، ولا سيما الذهب الخردة. معظم شركات التكرير التي استجابت لا تضع علامة على الذهب الذي تقوم بتكريره. من ناحية أخرى، فإن الشركات التي تتداول في الغالب بالذهب وضعت لنفسها معايير ضمان

الجودة من أجل قياس درجة نقاوة الذهب.

تخضع غالبية الشركات في جميع قطاعات الذهب الأربعة (التعدين والتكرير وتجارة التجزئة والمنتجات المالية) للقوانين الحكومية ولكن ليس من الواضح مدى ارتباط هذه الضوابط بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وتقوم غالبية الشركات في جميع القطاعات الأربعة بتسوية معاملاتها من خلال القنوات المصرفية الرسمية. باستثناء قطاع التعدين، تتبع غالبية الشركات في القطاعات الثلاثة الأخرى معايير اعرف عميلك. باستثناء قطاع منتجات الذهب المالية، فإن غالبية الشركات في القطاعات الثلاثة الأخرى لا تدعي أنها تعمل في أكثر من بلد واحد. مرة أخرى، وبصرف النظر عن قطاع منتجات الذهب المالية، فإن غالبية الشركات في القطاعات الأخرى تابعة لجمعيات دولية / محلية.

الرسم البياني 3. تطبيق معايير اعرف عميلك لكل قطاع



المصدر: الردود على الاستبيانات

ملاحظة: يوضح الرسم البياني أعلاه أن جميع الشركات في قطاع منتجات الذهب المالية التي أجابت على الاستبيان تطبق معايير إعرف عميلك. وبالمثل، فإن غالبية الشركات في تجارة الذهب تدعي أيضاً أنها تطبق معايير إعرف عميلك.

في حين أن الردود أعلاه تشير إلى أن هناك تدابير معمول بها لمعالجة المخاطر ونقاط الضعف الناشئة عن إنتاج الذهب والتداول به، ننوّه بأن هذه الاستجابات هي من القطاعات المنظمة في سوق الذهب وقد تكون النتائج مختلفة جداً بالنسبة للمنظمات العاملة في هذا القطاع بطريقة غير رسمية أو غير منظمة.

الملحق ب – المزيد من دراسات الحالة حول غسل الأموال أو الجريمة الأصلية التي ترتبط بالذهب أو قطاع الذهب

دراسة الحالة 13. مخطط التهريب / التقليل من قيمة الذهب باستخدام خردة الذهب

كشف قسم التحقيقات التابع لوزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة عن مخطط تهريب / تخفيض قيمة الذهب الخردة عند دخوله إلى الولايات المتحدة. من يناير 2012 إلى نوفمبر 2013، كان مستورد أمريكي (المرسل إليه النهائي) يهرب الذهب الخردة إلى الولايات المتحدة من دول في أمريكا الوسطى بأسعار أقل من قيمته الفعلية ثم يدفع للمصدرين مبالغ مالية مُبالغ فيها.

خلال هذه الفترة الزمنية، أرسلت شركتان من أمريكا الوسطى الذهب الخردة بقيمة إجمالية معلنة تبلغ حوالي 6.4 مليون دولار أمريكي إلى المستورد الأمريكي، ولكن خلال نفس الفترة، تم إرسال تحويلات بنكية بقيمة 24 مليون دولار أمريكي تقريبا إلى الشركتين في أمريكا الوسطى مقابل تلك الواردات. تم القبض على أصحاب شركة الاستيراد الأمريكية واتهامهم بالتآمر لارتكاب جريمة غسل أموال لمتحصلات انتهاكات جمركية شكلت الجريمة الأصلية.

المصدر: قسم التحقيقات التابع لوزارة الأمن الداخلي - الولايات المتحدة

دراسة الحالة 14. مناجم ذهب تديرها إحدى الأسر متورطة على ما يبدو بجريمة اتجار بالمخدرات

شركة الوساطة المالية التي بلغت عن الاشتباه هي مجموعة خاصة من الشركات الدولية التي تعمل منذ القرن 19 في مجال المعادن الثمينة. ويتم تنفيذ أنشطة المجموعة من قبل شركاتها في سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

رفع الكيان المبلغ تقريراً يتناول شركتي تعدين في يونيو 2007. ومنذ إقامة علاقة تجارية بين الكيان المبلغ وشركتي التعدين، تم الامتثال لجميع متطلبات العناية الواجبة وفقا للقانون السويسري لمكافحة غسل الأموال والتشريعات الصادرة في الولايات المتحدة في هذا المجال.

أرسلت الشركتان الذهب من المناجم إلى شركة الوساطة المبلّغة لتكريره. وبمجرد تنفيذ الصفقة، جرى تحويل عائدات عملية البيع إلى الحسابات المصرفية للشركتين. ولكن، في مارس 2007، صدر مقال في إحدى المجلات حول الأسرة التي تمتلك المنجمين. ورد في المقال أن الأسرة ضالعة في الاتجار بالمخدرات وأنها اكتسبت ثروتها من خلال الاتجار بالأسلحة النارية. في ثمانينيات القرن العشرين، حوكم أحد أفراد الأسرة، الذي كان قريبا من المساهمين الفعليين في شركتي التعدين، بتهمة الاتجار بالمخدرات ولكن تمت تبرئته لاحقا، ليقتل بعد بضع سنوات. ويبدو أنه أثناء العمل على تقرير الأنشطة المشبوهة، كانت الأسرة المالكة لشركتي التعدين في خضيم إجراءات قضائية مع شركة كندية في ما يتعلق بشراء منجم في البيرو.

وبما أنه لم تكن هناك سوى مقالات صحفية صادرة بدون أي معلومات فعلية في قواعد بيانات الشرطة، طلبت وحدة المعلومات المالية السويسرية من شركة الوساطة المالية مزيدا من المعلومات بشأن الادعاءات الواردة في المقالات الصحفية ودقتها. نظرا لعدم وجود صلة ثابتة بجريمة أصلية أو غسل أموال، لم يكن بالإمكان إحالة تقرير النشاط المشبوه في تلك المرحلة إلى جهة إنفاذ القانون لاتخاذ إجراء بشأنه. غير أن وحدة المعلومات

المالية السويسرية قدمت طلب معلومات بشأن الأشخاص المعنيين إلى وحدة معلومات مالية أجنبية نظيرة. وقد جرى إبلاغ الوحدة السويسرية على الفور بأن هناك إجراءات جنائية بحق أحد أفراد هذه الأسرة بتهمة الاختلاس.

وفي نوفمبر 2007، ورد تقرير معاملات مشبوهة آخر من شركة الوساطة المالية نفسها. حيث أجرت شركة الوساطة بعض البحوث الإضافية وخلصت إلى أن المقالات الصحفية كانت خاطئة. كان المحامون المحليون التابعون للمجموعة التي تنتهي إليها شركة الوساطة المالية قد أبلغوا شركة الوساطة المالية بأنه بحسب علمهم، لم تتخذ أي إجراءات قانونية رسمياً بحق الشركتين وممثليهما.

بعد استلام تقرير النشاط المشبوه الثاني، قدمت وحدة المعلومات المالية السويسرية طلباً آخر للمعلومات إلى الوحدة الأجنبية النظيرة بشأن الشركتين وممثليهما. وكان الرد أن هناك تحقيقاً جنائياً رسمياً أجراه المدعي العام حول الشركات وأفراد الأسرة صاحبة الشركتين. وكانت الجريمة الأصلية التي اتهمت الأسرة بارتكابها هي الاتجار بالمخدرات.

وبسبب هذه المعلومات الجديدة، أُحيل تقرير النشاط المشبوه إلى مكتب المدعي العام في سويسرا. وقد جرى التحفظ على الأصول بأمر من سلطة إنفاذ القانون المختصة.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في سويسرا.

دراسة الحالة 15. متحصلات جريمة احتيال مشتبه بارتكابها في سوق الذهب

أرسلت شركة وساطة مالية تعمل في مجال تكرير المعادن الثمينة والتداول بها تقرير معاملة مشبوهة إلى مكتب الإبلاغ عن حالات غسل الأموال في سويسرا، وهو وحدة المعلومات المالية السويسرية، في أبريل 2014.

تعد شركة الوساطة المالية المبلغثة أحد أكبر الشركات العالمية في معالجة المعادن الثمينة وتعتبر من بين الشركات الثلاثة الأولى في سويسرا. خلف قرار شركة الوساطة المالية برفع تقرير معاملة مشبوهة، وجود معلومات في "مصدر مفتوح" تشير إلى أن أحد العملاء قد ألقى القبض عليه بعد تحقيق يتعلق بعملية احتيال وتزوير وثائق واتجار بالمخدرات وغسل أموال. بعد بذل العناية الواجبة، لم يعد بإمكان شركة الوساطة المالية استبعاد احتمال أن تكون الموجودات (أي الذهب الذي يجب تكريره) هي متحصلات جرمية.

ارتبط تقرير المعاملة المشبوهة بالرئيس التنفيذي وممثل شركة إسبانية متخصصة في شراء الذهب بالتجزئة بمبيعات تزيد عن 1100 مليون يورو في عام 2013. وصفت الشركة نفسها بأنها شركة محترفة للغاية في مجال تداول استثمارات الذهب. وقد كانت شركة أسهم خاصة أمريكية متخصصة في شراء وبناء الشركات تسيطر على نسبة 51٪ من الشركة. أما نسبة الـ 49٪ المتبقية فهي خاضعة لسيطرة صندوق أوروبي، يمتلك الرئيس التنفيذي وممثل الشركة الإسبانية 49٪ منه. كانت الشركة نشطة في بيع سبائك الذهب، ومؤخراً، نشطت في اقتناء المجوهرات والقطع الذهبية الأخرى من أجل تكريرها وتحويلها إلى سبائك ذهبية. في عام 2009، كان حجم مبيعاتها أقل من 150 مليون يورو، بينما في العام التالي، في عام 2010، تخطى حجم المبيعات 500 مليون يورو. في عام 2012، تضاعف حجم المبيعات عن عام 2010 وكان حوالي 1000 مليون.

جمع بين شركة الوساطة المالية السويسرية وهذه الشركة عقد ينص على تكرير الذهب وتسويقه وبيعه نيابة عن الشركة. بناء على المعلومات المقدمة من الوسيط المالي والمعلومات التي تحتفظ بها وحدة المعلومات المالية السويسرية، كان هناك تساؤل عما إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن الأصول المعنية (أي الذهب) هي متحصلات جرمية.

ومن أجل الحصول على مزيد من المعلومات، أرسل مكتب الإبلاغ عن حالات غسل الأموال في سويسرا طلبين للحصول على معلومات إلى وحدات معلومات مالية أجنبية. للأسف لم يتلق جواباً إلا من وحدة نظيرة واحدة. أما الوحدة الأخرى التي تعتبر الأهم من حيث أهمية المعلومات فلم تردّ على طلب المعلومات. أخيراً، أحال مكتب الإبلاغ عن حالات غسل الأموال في سويسرا تقرير المعاملة المشبوهة إلى جهة إنفاذ القانون المختصة في سويسرا. قبل البدء في تحقيق أولي، انتظرت جهة إنفاذ القانون نتائج طلب المعلومات، وعلى وجه الخصوص، انتظرت مزيداً من المعلومات حول التحقيق الذي تم إجراؤه في الموقع وحول موثوقية المعلومات المتعلقة بالجرائم المزعومة. في الوقت نفسه، مرت الشركة المذكورة أعلاه بإجراءات الإفلاس.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في سويسرا.

دراسة الحالة 16. مصدر السلعة يبقى غير معروف في غالب الأحيان وبالتالي تصير قناة أساسية لتمير السلع المسروقة

كشفت قسم التحقيقات في وزارة الأمن الداخلي الأمريكية عن مخطط استأجر من خلاله رجل أعمال يعمل في مجال المجوهرات عصابة سطو بهدف أن يسرقوا من عملائه المجوهرات التي سبق لهم أن اشتروها.

كان تاجر المجوهرات هذا يبيع المجوهرات للعملاء ثم يستأجر عصابة سطو منظمة يزودها بتفاصيل المجوهرات التي يريد منها سرقتها. شملت المعلومات التي قدمها تاجر المجوهرات على أوصاف مفصلة للمنتج بما في ذلك العنوان السكني للعملاء. وبعدها، عمدت عصابة السطو إلى استهداف المجوهرات التي اشتراها العميل وأي سلعة أخرى قيّمة.

وخلال عملية سرية نفذها قسم التحقيقات في الوزارة، اشترى تاجر المجوهرات مسروقة من عميل سري وأشار إلى أن المجوهرات ستحتاج إلى صهرها وبيعها كخردة.

تم القبض على تاجر المجوهرات واتهم بغسل الأموال وبيع بضائع مسروقة.

المصدر: قسم التحقيقات في وزارة الأمن الداخلي الأمريكية

دراسة الحالة 17. يستخدم بيع الذهب كمبزل لنقل الأموال إلى دولة أخرى - كوستاريكا

تتعلق القضية بشركة تعمل في الدولة "أ" تقوم بإرسال ممثلين عنها إلى الدولة "ب" لتقديم خدمات شراء ذهب ومجوهرات وأحجار كريمة/ومعادن ثمينة بأعلى من أسعار السوق المحلية. نتيجة لهذا النشاط، تم تحويل كميات كبيرة من الأموال من الدولة "أ" إلى الدولة "ب" مع ذكر أن سبب تحويل الأموال هو لشراء الذهب. من ثم سُجبت الأموال من المؤسسات المالية في الدولة "ب" البلد إما نقداً أو شيكات بعد وقت قصير جداً من تحويل الأموال. لم يعرف سوى القليل عن حركة البضائع التي تم شراؤها.

قامت الشركة نفسها بتنظيم حدث مهم أقيم في فندق فخم في الدولة "ب" للترويج عن نيتها شراء الذهب. ولكن قلة قليلة من العملاء حضروا هذا الحدث. ثم أعيدت الأموال (مجهولة المصدر) التي قيل إنها فائضة عن تكلفة إقامة هذا الحدث إلى الدولة "أ" أو إلى دول أخرى لا تعمل فيها الشركة، بحجة أنها ستستخدم في إقامة فعاليات مماثلة.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في كوستاريكا.

دراسة الحالة 18. قضية تهريب ذهب في بنغلاديش

استخدم أحد المهربين الطريق الجوي لارتكاب هذه الجريمة. جاء من الرياض في المملكة العربية السعودية إلى مدينة دكا في بنغلاديش بواسطة الخطوط الجوية السعودية.

تم فحص أمتعة المهرب وعثر فيها على أشياء هي سلع معدنية. بعد فتح الأمتعة، تم العثور على زجاجتين من مشروب غازي معروف في علبة. تحتوي كل زجاجة على 6 سبائك ذهبية من النوع المستخدم في الاستثمار. تم لف كل سبيكة ذهبية بورق ألومنيوم.

احتوت الأمتعة أيضاً على قطعتين من الصابون الفاخر وزنها 135 غراماً، وضمن كل قطعة صابون سبيكة ذهبية وزن 100 غرام. في جيب سروال المهرب، عثر على 77 سلسلة ذهبية وقرطين ذهبيين بوزن إجمالي يصل إلى 240 غراماً.

لم تتلق السلطات معلومات استخباراتية عن هذه الجريمة قبل ضبط المهرب. وكان المهرب يمر عبر المساء "الأخضر". قام الضابط المناوب بمسح أمتعته كفحص روتيني ووجد فيه الذهب.

تتمتع بنغلاديش بيئة تشغيلية فريدة بالنسبة إلى سوق الذهب. في الآونة الأخيرة لم يتم استيراد أي ذهب بشكل قانوني إلى بنغلاديش ولكن بالرغم من ذلك لا يزال سوق الذهب شغالاً. وقد ملأ تهريب الذهب الثغرة التي تركها عدم الاستمرار في الاستيراد بطريقة قانونية إما بهدف الاستهلاك المحلي أو كنقطة عبور وصولاً لبلدان أخرى. وحصل هذا على الرغم من إمكانية تعرّض مهربي الذهب لحكم الإعدام عقاباً على هذه الجريمة. وتعتبر آلية الهوندي أو الحوالة¹² الطريقة الأكثر شيوعاً لنقل القيمة في البلاد بالنسبة إلى حركة الذهب.

¹² العودة إلى الملاحظة رقم 4 التي تضم شرحاً لآلية الحوالة أو هوندي

أثبت التحليل الذي أجرته جهات إنفاذ القانون في بنغلاديش لحركة الذهب أن دبي وماسكوت والرياض هي أسواق الجملة الرئيسية للذهب. حيث يتم شراء الذهب من تلك الأسواق وتهريبها إلى بنغلاديش أو عبر بنغلاديش إلى أجزاء أخرى من العالم. وقد ثبت أنه في بعض الأحيان، يتم استخدام هذا الذهب في المقايضة مقابل الأسلحة أو المخدرات. يتم إرسال الأموال المستخدمة لشراء الذهب إما عن طريق تهريب العملة أو عبر آلية هوندي ولكن لا يُعرّف سوى القليل عن الأشخاص المسؤولين عن ذلك.

كما ثبت أحياناً أن الذهب يُهرب إلى بنغلاديش كدفعة أخيرة لشركات تعمل بطريقة قانونية حيث حصلت المعاملات التي استحوطت عليها المبالغ بصورة قانونية. في حالات أخرى، كان يتم تهريب الذهب إلى بنغلاديش لأسباب اقتصادية بحتة، من أجل الاستفادة من أسعار السوق المختلفة للذهب على مستوى العالم.

المصدر: جهات إنفاذ القانون في بنغلاديش (الشرطة).

دراسة الحالة 19. قضية تهريب ذهب وغسل أموال - زيمبابوي

تلقت وحدة المعلومات المالية التونسية تقرير معاملة مشبوهة تتعلق بالشخص "فلان" سجّل حسابه المصرفي ورود مبالغ مالية كبيرة عن طريق تحويلات نقدية في فترة زمنية قصيرة وعمد إلى سحب الأموال نقداً بالدولار الأمريكي. كشفت المعلومات التي جمعتها وحدة المعلومات المالية كجزء من تحليلها أن الشخص فلان مرتبط بشبكة لتهريب الذهب.

في الدولة "أ"، الذهب هو قطاع منظم يشرف عليه البنك المركزي. أثبتت التحقيقات أن الشخص فلان اشترى الذهب بطرق مختلفة غير مشروعة، لا سيما الذهب المهزّب عبر الحدود البرية والسرققة.

قام الشخص فلان بتكرير الذهب وتحويله إلى سبائك وأعطاه للمضييفة الجوية "أ". تمكنت المضييفة الجوية "أ" من الوصول إلى جميع مناطق المطار ونجحت في تجنب عمليات التفتيش التي تجريها سلطات الجمارك والشرطة. تركت المضييفة الجوية "أ" السبائك التي تم تزويدها بها في مرحاض بالقرب من البوابات وأجرت مكالمة هاتفية مع المهزّب / ناقل الذهب "ب" وأخبرته أين وضعت السبائك.

استعاد المهزّب / ناقل الذهب "ب" السبائك وطار وسافر بها إلى البلد "ج". وبمجرد وصوله إلى هناك، سلّم السبائك إلى الشخص "د" مقابل مبلغ تلقاه وعاد إلى الدولة "أ" حيث تقاسم متحصلات تهريب الذهب مع الشخص فلان.

بعد شهر، تلقت وحدة المعلومات المالية التونسية معلومات إضافية عن الشخص فلان. في هذه المناسبة، استخدم الشخص فلان حساب شركة يملكها في محاولة لإخفاء هويته. كان هذا مخططاً أكثر تعقيداً لإخفاء طبيعة المعاملة، لكن البنك نجح في اكتشاف المعاملة لأنه كان قد رصد اسمه في نظامه التنبيهي بعد ورود أول تقرير معاملة مشبوهة بشأنه. قام الشخص فلان بإيداع مبلغ 2.39 مليون راند جنوب إفريقي (حوالي 239 ألف دولار أمريكي) في حساب شركته حيث تم بعد ذلك بوقت قصير تحويل مبلغ بالدولار الأمريكي إلى شركة اتصالات تابعة لطرف ثالث.

كشفت التحقيقات التي أجرتها وحدة المعلومات المالية أنه بعد إيداع المبلغ بالرانند الجنوب أفريقي في حساب شركته بدلا من سحب المبلغ بالدولار الأمريكي، كما كان يريد أن يفعل في نشاطه السابق؛ قام بتحويل المبلغ على دفعات وعلى مدى بضعة أيام إلى شركة الاتصالات لشراء وقت البث عبر الهاتف المحمول بكميات كبيرة.

كشفت التحقيقات أن الشخص فلان كان يشتري وقت بث بالجمله لصالح تجار يعملون في مجال بيع وقت البث في مدينة كويكوي (في زيمبابوي) وضواحيها. وأخرى الشخص فلان عمليات شراء وقت البث باستخدام الأموال التي أودعها بالرانند الجنوب أفريقي في حساب شركته، والتي يمكن تحويلها الآن بالدولار الأمريكي. كان الشخص فلان يسلم وقت البث إلى تجار يعملون في مجال بيع وقت البث في مدينة كويكوي مقابل أن يدفعوا له نقداً مباشرة بالدولار الأمريكي. من خلال هذه الطريقة، حقق الشخص فلان هدفه ألا وهو تحويل مبلغ نقدي كبير بالرانند الجنوب أفريقي إلى الدولار الأمريكي.

ثم استخدم الشخص فلان النقود بالدولار الأمريكي لشراء الذهب الذي قام بتربيته وبيعه خارج البلاد.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في زيمبابوي.

دراسة الحالة 20. استخدام حساب طرف ثالث لتسهيل تهريب الذهب وغسل الأموال

تلقت وحدة المعلومات المالية تقريراً عن معاملة مشبوهة حول الشخص "ي" من المصرف "ب". حيث ساورت المصرف ب" الشكوك بعد قيام الشخص "ي" بمبالغ نقدية كبيرة بالرانند الجنوب أفريقي في حساب مصرفي عائد لشركة يملكها ويسيطر عليها. أعقب الإيداعات عمليات سحب للمبلغ بالدولار الأمريكي. وصل المبلغ الإجمالي إلى 6.6 مليون دولار أمريكي.

كشفت التحقيقات التي أجرتها وحدة المعلومات المالية في زيمبابوي أن الشخص "ي" كان يجري المعاملات نيابة عن تاجر ذهب معروف مقابل عمولة. من المعروف أن الشخص "ط"، صديق الشخص "ي"، متورط في شراء الذهب بصورة غير مشروعة من موردين غير مشروعين ثم تهريب الذهب لإعادة بيعه خارج البلد. وتشير التقديرات المستندة إلى مبلغ 6.6 مليون دولار أمريكي في هذه القضية إلى أن أكثر من طن من الذهب تم الحصول عليه بشكل غير قانوني، وتم تهريبه إلى خارج البلاد.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في زيمبابوي.

دراسة الحالة 21. تجارة الذهب في باكستان - الحاجة إلى فرض حظر مؤقت على مبادرة استيراد الذهب

كانت مبادرة الذهب مبادرة من الحكومة الباكستانية لتنوع الصادرات من خلال تشجيع تصدير المجوهرات الذهبية ذات القيمة المضافة. ولهذا الغرض، تم تنفيذ خطط خاصة لدعم مصدري المجوهرات حيث يمكنهم استيراد الذهب دون دفع أي رسوم بشرط إعادة تصدير الذهب نفسه بعد تحويله إلى مجوهرات ذات قيمة مضافة.

وأشير إلى هذين المخططين باسم مخططي "العهد" و "الأمانة الذاتية". ينص نظام العهد هذا على تصدير المجوهرات المصنوعة من ذهب ومصنوعات من ذهب. وبموجب هذا المخطط، يجب أن تكون كمية الذهب المصدر تساوي كمية الذهب المستورد ويطرح منها الهدر الذي حدث في تصنيع المواد التي سوف يتم تصديرها. يسمح المخطط للشارين الأجانب أو المصدرين أو أي ممثل معتمد بإرسال الذهب عن طريق الشحن الجوي / البحري أو استيراد الذهب إلى باكستان شخصياً. ينظم مخطط "الأمانة الذاتية" تصدير المجوهرات من ذهب والأحجار الكريمة التي يتم الحصول عليها من قبل ممثل معتمد للمصدر على أساس الأمانة الذاتية. تطبق شروط صارمة بموجب كلا النظامين، بما في ذلك التدابير التي تسمح للسلطات المراقبة والإشراف على جميع الشحنات ذات الصلة.

ومع نضوج هذه المخططات، وردت تقارير تفيد بأن بعض مستوردي الذهب يتحايلون على الإجراءات المنصوص عليها في المخططات من أجل تهريب الذهب إلى باكستان ومنها. كما تعرّض سعر صرف الروبية الباكستانية لضغوط لهذا السبب.

اتخذت الحكومة الباكستانية خطوات فورية بعد ذلك لمنع حصول المزيد من الضرر للاقتصاد الوطني. حيث قررت فرض حظر مؤقت قصير الأجل لمدة 30 يوماً على استيراد الذهب المعفى من الرسوم الجمركية بموجب هذه المخططات الخاصة. وقد أتاح ذلك الوقت لإعادة هيكلة هذه المخططات لإزالة الثغرات وأوجه القصور مع الاستمرار في تسهيل عمل مصدري المجوهرات من ذهب للمساهمة في الهدف الوطني المتمثل في زيادة الصادرات. شملت هذه الإصلاحات فرض قيود على كميات الذهب التي يمكن لطرف واحد استيرادها، وتقصير الفترة القصوى التي يجب خلالها تصدير الذهب في شكل مجوهرات ذهبية ذات قيمة مضافة، وفرض رقابة أكثر صرامة من جانب السلطات الباكستانية على جميع الشحنات ذات الصلة. كما شرعت حكومة باكستان في التدقيق في جميع واردات الذهب المعفاة من الرسوم الجمركية لأغراض التصدير للتأكد من عدم استغلال هذه التسهيلات لأغراض غير مشروعة.

المصدر: باكستان

دراسة الحالة 22. تهريب الذهب والمجوهرات من المناطق الاقتصادية الخاصة

المناطق الاقتصادية الخاصة هي مناطق محددة تم إنشاؤها لتعزيز التجارة وعلى وجه الخصوص زيادة الصادرات بهدف تعزيز كمية النقد الأجنبي. يسمح دخول الواردات إلى المناطق الاقتصادية الخاصة معفاة من الرسوم الجمركية. ومع ذلك، ونظراً للقواعد المخففة التي تحكم المناطق الاقتصادية الخاصة، فإن هذه المناطق معرضة أيضاً لغسل الأموال ونشاط التهريب الضريبي.

الخلفية: كان مدراء الشركات المعنية في دراسة الحالة يعملون في المنطقة الاقتصادية الخاصة ولديهم اتصالات واسعة في قطاع تجارة الذهب في الهند لأكثر من 25 عاماً. كان قد تم التحقيق معهم سابقاً بتهمة تهريب الذهب ومعروف أيضاً أنهم ارتكبوا انتهاكات جمركية/ وانهكات في مجال صرف العملات الأجنبية وانهكات في مجال ضريبة الدخل. كان أحدهم أيضاً يملك شركة لتصنيع وتجارة الذهب تعمل في دبي.

طريقة العمل: تم الترخيص للشركتين "أ" و"ب" الموجودتين داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بتصنيع المجوهرات من الذهب والتجارة بها. شمل ذلك استيراد الذهب إما في شكل سبائك أو كمجوهرات نصف منتهية من دول أجنبية. بشكل عام، ونظراً لطبيعة عمل المناطق الاقتصادية الخاصة، لا تجري السلطات أي فحص عند استيراد البضائع أو تصديرها. اختارت هاتان الشركتان اعتماد طريقة التصديق الذاتي على السلع المصدرة طالما أن النشاط يستوفي شروطاً معينة.

كان ممثلو الشركتين "ج" و"د" (وهما شركتان عائليتان في الغالب) يسافرون إلى الخارج ويختارون المجوهرات المطلوبة في السوق الهندية. يتم دفع ثمن هذه المجوهرات في وقت الشراء في الدولة الأجنبية التي تم شراؤها فيها. ثم يتم استيرادها إلى المنطقة الاقتصادية الخاصة من قبل الشركات العاملة هناك بتسجيلها كمجوهرات إما لتصير خردة أو لاستكمال العمل عليها.

بعد التخليص الجمركي، تنقل البضائع من المطار إلى المناطق الاقتصادية الخاصة (مسافة 20 كم). في الطريق، يستبدل موظفو الشركة المعنية أو أحد مدراءها الشحنات المستوردة المختومة ببعض الشحنات المختومة الأخرى التي تحتوي على نحاس أو خردة معدنية أو غيرها من

المجوهرات المقلدة. ثم تؤخذ المجوهرات المستوردة وتباع للعملاء في أسواق الذهب المشروعة.

كانت الحزم المختومة التي تحتوي على النحاس الأصفر أو الخردة المعدنية أو غيرها من المجوهرات المقلدة تحمل مصادقة ذاتية تظهر أنها مجوهرات ذهبية ومرصعة ثم يتم تصديرها لاحقاً. كانت تصدر هذه البضاعة إلى شركات ذات صلة بها ويجري الدفع مقابلها في حالات عادية قانونية. نجح هذا المخطط بسبب عدم وجود عمليات تفتيش عشوائية على صادرات المجوهرات من المناطق الاقتصادية الخاصة.

وكان يفرض المدراء على عملائهم 25 روبية هندية لكل غرام من الذهب كرسوم توصيل كما يعرضون عمولة قدرها 5 روبية هندية لكل جرام للأشخاص الذين ينسقون نشاط الشارين في الهند.

نطاق العملية: خلال التحقيقات، صادرت المديرية العامة لاستخبارات الإيرادات في الهند 79 كيلوغراماً من المجوهرات الذهبية بقيمة تقارب 3 ملايين دولار أمريكي. وتبين أن فحص شحنات التصدير التي تم اعتراضها والتي تم الإقرار في الأساس بأنها تحتوي على 190 كيلوغراماً من المجوهرات الذهبية بقيمة 7 ملايين دولار أمريكي تحتوي على خردة معدنية. صادرت المديرية العامة أموالاً نقدية تقارب مئة ألف دولار أمريكي. كما تمت مصادرة 30 كيلوغراماً من المجوهرات الذهبية التي تعود لشركة تابعة بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي. تراوح إجمالي حجم الواردات المشتبه بين 100 و120 مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي مبلغ التهريب من الرسوم الجمركية 10 ملايين دولار أمريكي بالإضافة إلى التهريب من الضرائب الأخرى.

المصدر: مديرية الإنفاذ في الهند.

دراسة الحالة 23. التحويلات المالية الدولية في ما يتعلق بتجارة الذهب

ورد مركز الاستخبارات المالية (وهي وحدة المعلومات المالية في جنوب أفريقيا) معلومات تفيد بأن الشخص "أ" تلقى مبلغ قدره 1299995.17 دولاراً أمريكياً من الولايات المتحدة في أغسطس 2012.

كشفت تحقيقات المركز أن الشخص "أ" يمتلك أربعة حسابات مختلفة في بنك واحد. كانت جميع الحسابات نائمة قبل حصول المعاملة. وكان الشخص "أ" قد أنشأ شركة ولكنه لم يستطع تقديم أدلة تدعم مشروعه في مجال الذهب، رغم أنه ادعى أنه كان يعمل في هذا المشروع لمدة أربع سنوات.

ادعى الشخص "أ" أن الأموال التي وصلته كانت من شركائه في الولايات المتحدة الذين يمتلكون متاجر مجوهرات في أوروبا. أشار الشخص "أ" إلى أنه اشترى الذهب من السوق السوداء وأرسله إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كشفت عمليات البحث على شبكة الإنترنت أن الشخص "أ" كان من بين العديد من المستثمرين الأجانب الذين خدعوا من قبل تجار الذهب المزيف. وقد ظهر في شريط فيديو صوّره الصحافي الاستقصائي أناس أرميماو أناس وبثته قناة الجزيرة.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في جنوب أفريقيا.

دراسة الحالة 24. عملية احتيال مرتبطة بتصدير المجوهرات من الذهب

بنى مستشار استراتيجي لشركات صناعة مجوهرات وموظف كبير في الشركة التجارية "أ" مخططاً تآمرياً لارتكاب عملية احتيال بحيث يتم تصدير المجوهرات باسم الشركة التجارية "أ" ولكن يتم تنفيذ الأنشطة الأخرى من قبل المتآمرين.

بحسب الاتفاق بينهما، كان يفترض أن تدفع الشركة "أ" 80% من المبلغ إلى شركات صناعة المجوهرات بعد تصدير المجوهرات، على أن يُدفع المبلغ المتبقي عند جني عائدات التصدير أي وفقاً للشروط الاتفاق، بعد 170 يوماً من تاريخ التصدير.

في السنة الأولى من العملية، تم جني جميع مدفوعات التصدير من الشارين في الخارج. في السنة الثانية، وبينما تضاعف حجم الصادرات، تم جني 15٪ فقط من عائدات الصادرات. وعند تصدير شحنات المجوهرات من الذهب، كان المتآمرون يقدمون إثباتات مستندية على إجراء عملية التصدير إلى الشركة "أ" التي دفعت 80% من قيمة الصادرات على الفور إلى صانعي المجوهرات. من أجل سد فجوة الـ 170 يوماً وهي المدة الضرورية قبل تحصيل باقي المبلغ، نجحت الشركة "أ" في الحصول على فواتير التصدير مخفضة من أحد البنوك. ولكن الشركة "أ" لم تجن عائدات التصدير من المستوردين الموجودين في الخارج. من ثم وجب على المصرف والشركة "أ" أن يتحملا الخسائر الناجمة عن عدم جني عائدات التصدير. وقام المتآمرون بالتواطؤ ونيابة عن صانعي المجوهرات بالاحتياز على الشركة "أ" والبنك. كشفت التحقيقات التي أجرتها مديرية الإنفاذ أن الصادرات أرسلت إلى شركات في الخارج كانت ذات صلة بصانعي المجوهرات. كما أن المجوهرات التي قاموا بتصديرها إلى المستوردين ذوي الصلة في الخارج تم بيعها ليحققوا من بيعها المكاسب. أما الدفعة المقدّمة التي تلقاها صانعو المجوهرات من الشركة "أ" فقد جرى غسلها في أعمال تجارية أخرى مثل العقارات. وقامت مديرية الإنفاذ بتعقب الأصول المغسولة وحجزها. ولا تزال التحقيقات في الخارج جارية.

المصدر: مديرية الإنفاذ في الهند.

دراسة الحالة 25. مخطط احتيال في مجال ذهب في غانا

في أغسطس 2011، استخدم محام وشخص ادعى أنه زعيم تقليدي وسائط الإنترنت من أجل حمل أحد رجال الأعمال من إحدى الدول في الشرق الأوسط إلى زيارة دولة غانا من خلال تقديم عرض له لتوفير الذهب من عصابة إجرامية. وفي هذه الصفقة، مثل المحامي كلا من الشاري والبايع.

قام الشاري بتحويل مبلغ 3.5 مليون دولار إلى مصرف قائم في غانا (المصرف "أ") وتم سحب لاحقاً. نتيجة للتحويل البنكي، تم توفير 1٪ من الكمية المتفق عليها من الذهب. عندما طالب الشاري برصيد العرض، بدأت العصابة الجرمية بتخوينه واستعانت أيضاً بمساعدة الشرطة الفاسدة لحمله على مغادرة البلاد.

بدأت وحدة المعلومات المالية تحقيقاً للحصول على تفاصيل عن المشتبه بهم من مختلف المصارف ومعلومات تتعلق بالمحامي من دول أخرى. ثم أُحيلت هذه المعلومات إلى إحدى جهات إنفاذ القانون التي ألقت القبض لاحقاً على المحامي والزعيم المزعوم اللذين تم حبسهما احتياطياً لمدة أسبوعين اثنين.

خلصت مراجعة القضية التي أجراها مكتب المدعي العام إلى وجود عدد من العيوب والثغرات في الأدلة ولم يتم حلها حتى الآن بعد ولم يتم تسجيل أي تقدم في القضية.

المصدر: وحدة المعلومات المالية في غانا.

المراجع والمصادر

مجموعة العمل المالي (الفاتف) (2013a)، *غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التجارة في الألماس*، الفاتف، باريس، فرنسا،

www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/ml-tf-through-trade-in-diamonds.html

مجموعة العمل المالي (الفاتف) (2013b)، *دور الحوالة وغيرها من مقدمي الخدمات المماثلة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب*، الفاتف، باريس، فرنسا،

www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/role-hawalas-in-ml-tf.html

مجموعة العمل المالي (الفاتف) (2006)، *غسل الأموال القائم على التجارة*، الفاتف، باريس، فرنسا

www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Trade%20Based%20Money%20Laundering.pdf

برايس ووترهاوس كوبرز (2013)، *الأثر الاقتصادي المباشر للذهب (يشار إليه باسم "تقرير pwc")*، برايس ووترهاوس كوبرز لمجلس الذهب العالمي،

www.gold.org/research/direct-economic-impact-gold

تم الاطلاع عليه في يونيو 2015.

جمعية تجار المجوهرات البريطانية والجمعية الوطنية لصناعة الذهب (2013)، *تقرير الذهب (المشار إليه باسم "ورقة بحثية حول الذهب")*، جمعية تجار المجوهرات البريطانية والجمعية الوطنية لصناعة الذهب في فيديرايشن هاوس وبيرمينغهام ولندن، المملكة المتحدة،

www.cibjo.org/download/gold_paper_feb2013_formatted.pdf

تم الاطلاع عليه في يونيو 2015.

فريق المشروع

باليش كومار

المدير الخاص

مديرية الإنفاذ في الهند

البريد الإلكتروني: balesh.kumar@nic.in

نيكولاس ماكتاغارت

المباحث المشرف

فريق العمل المعني بمصادرة الأصول الجرمية

قسم الجرائم المنظمة الخطيرة

الشرطة الفيدرالية الأسترالية

البريد الإلكتروني: nicholas.mctaggart@afp.gov.au

تحية خاصة

تود قيادة للمشروع توجيه شكر خاص للسيد أنيل راوال (مدير مديرية الإنفاذ الهندية، البريد الإلكتروني: anilk.rawal@nic.in) الذي قدم دعماً قيماً ومساهمة كبيرة في المشروع في مجال جمع الإحصاءات وتحليلها.